

المحتويات

(٤-١)	الورقة المفاهيمية	١
(٨-٥)	جدول أعمال المنتدى	٢
(٢٩-٩)	كلمات الجهات المشاركة في الجلسة الافتتاحية	٣
(٤٩-٣٠)	أوراق عمل المشاركين في الجلسة الأولى بعنوان "بطولة كأس العالم لكرة القدم - فيفا قطر ٢٠٢٢.. وحقوق الإنسان؛ مقارنة في ضوء الاهتمام الوطني والأممي بالرياضة" - يوم ١٢ سبتمبر ٢٠٢٢	٤
(٦٩-٥٠)	أوراق عمل المشاركين في الجلسة الثانية بعنوان "مؤسسات إنفاذ القانون واحترام حقوق الإنسان في سياق ضبط السلوك الفردي والجماعي خلال بطولة كأس العالم لكرة القدم - فيفا قطر ٢٠٢٢ (رؤية أمنية واجتماعية وقانونية)" - يوم ١٢ سبتمبر ٢٠٢٢	٥
(٨٤-٧٠)	أوراق عمل المشاركين في الجلسة الأولى بعنوان "مؤسسات إنفاذ القانون وجمهور بطولة كأس العالم لكرة القدم - فيفا قطر ٢٠٢٢.. احترام التنوع الثقافي مقابل احترام الذاتية الثقافية الوطنية" - يوم ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢	٦
(٩٩-٨٥)	أوراق عمل المشاركين في الجلسة الثانية بعنوان "مؤسسات إنفاذ القانون وتعزيز حقوق الإنسان في بطولة كأس العالم لكرة القدم - فيفا قطر ٢٠٢٢.. الاستعدادات والقيم الحاكمة" - يوم ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢	٧
(١٠٤-١٠١)	الجلسة الختامية - البيان الختامي والتوصيات	٨
(١١٣-١٠٦)	صور المنتدى	٩

الورقة المفاهيمية للمنتدى الوطني الأول لحقوق الإنسان

حول

"دور مؤسسات إنفاذ القانون في حماية حقوق الإنسان أثناء بطولة

كأس العالم لكرة القدم - فيفا قطر ٢٠٢٢"

الدوحة، ١٢ - ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢

أولاً: الهدف العام للمنتدى

يتمثل الهدف العام للمنتدى بإشاعة الوعي بضرورة مقارنة حقوق الإنسان في عمل مؤسسات إنفاذ القانون، وذلك في إطار الأداء الوطني الذي يُبذل في توفير أسباب ومقومات إنجاح بطولة كأس العالم / فيفا قطر ٢٠٢٢ وضمان تنظيم بطولة حضارية وأمنة.

ثانياً: مغزى وأهمية المنتدى

1. يكتسب هذا الحدث أهميته للاعتبارات الآتية:
إن المنتدى يأتي في إطار الاستعدادات لتنظيم بطولة كأس العالم / فيفا قطر ٢٠٢٢ الذي يعد بحق حدثاً تاريخياً مهماً بوصفه أول بطولة عالمية كروية تعقد في المنطقة العربية والشرق الأوسط، حيث تتضافر جهود الجميع (أفراداً، ومجتمعاً، ومؤسسات) من أجل أن تكون هذه المناسبة تجربة رائدة ومميزة؛ تعكس القوة الناعمة لدولة قطر في المجال الرياضي ونهضتها، بما في ذلك جهود تهيئة البنية التحتية لإقامة هذا العرس الكروي العالمي.
2. ما ينطوي عليه المنتدى من دلالات إيجابية تشير إلى حرص اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على ضمان احترام حقوق الإنسان ومراعاة معاييرها الوطنية والدولية في سياق الاستعدادات والترتيبات التحضيرية للبطولة وتطوير منصة حوار وطني مع عموم الجهات المعنية في الدولة وبضمنها مؤسسات إنفاذ القانون للعمل معاً من أجل إنجاح هذه البطولة العالمية على نهج حقوق الإنسان.
3. وكونه ينعقد في سياق الشراكة الفاعلة والمثمرة ما بين اللجنة وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، وتنفيذاً لمذكرة التفاهم المبرمة ما بين الطرفين في عام ٢٠١٧.
4. ولجهة خصوصية الدور الذي يضطلع به الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون (أعضاء قوة الشرطة) في توفير متطلبات أمن هذه البطولة وذلك طيلة فترة إقامته، وحساسية مسؤولياتهم في أداء هذه المهمة استناداً لمبدأ المشروعات وقيم حقوق الإنسان، كونهم يمثلون الخط الأول في التعامل مع جمهور البطولة وما يقتضيه ذلك من مهارات قانونية وسلوكية ومهنية، ولياقة أدبية وأخلاقية، وذكاء اجتماعي وثقافي بأعلى مستوى.
5. تعريف المجتمع القطري بشكل عام والعاملين في مؤسسات إنفاذ القانون بالحق في الرياضة بوصفه أحد حقوق الإنسان ودوره في إنماء الكرامة الإنسانية وقيم التسامح والتضامن الدولي.

ثالثاً: التساؤلات الاساسية للمنتدى

يحاول المنتدى الإجابة على التساؤلات التالية:

التساؤل الأول: ما هي الضرورات الموضوعية والإنسانية التي تضع الرياضة بوصفها نشاطاً إنسانياً خلافاً ضمن منظومة حقوق الإنسان؟ وإلى أي مدى يساعد الحق في الرياضة على إنماء الحقوق؟

التساؤل الثاني: ما هو الحيز الذي يشغله الاهتمام الوطني بالرياضة والأحداث الرياضية في إطار القوة الناعمة القطرية، والتنمية المستدامة؟

التساؤل الثالث: ما هو الدور الذي تمارسه مؤسسات إنفاذ القانون في إطار تنظيم بطولة كأس العالم فيفا قطر ٢٠٢٢؟ وماهي أبعاد هذا الدور؟ وهل أن مسؤولية النهوض به هي مسؤولية هيئة الشرطة وحدها، أم هي مسؤولية قائمة على نهج متعدد الأطراف والجوانب؟

التساؤل الرابع: ماهي الأطر القانونية التي تشكل أساساً لأداء أعضاء قوة الشرطة القطرية في تحقيق أمن البطولة والتعامل مع جمهورها؟ وهل ثمة إطار قانوني مستحدث في هذا المجال يواكب المتطلبات الخاصة بهذا الحدث الرياضي العالمي؟

التساؤل الخامس: هل تقف مسائل تنظيم البطولة وإنجاحها والتعامل مع جمهورها عند حدود الرؤية الأمنية والقانونية فحسب أم أن ثمة أبعاد اجتماعية ونفسية وثقافية لذلك؟ وماهي الملامح الأساسية لجهود التوعية الوقائية في هذا الإطار التي يمكن أن تمارسها الجهات الأمنية المعنية والمؤسسات الإعلامية والنخب المثقفة القطرية من قادة الرأي؟

رابعاً: النطاق الموضوعي للمنتدى

يشتمل المنتدى على المحاور الموضوعية الآتية:

1. بطولة كأس العالم - قطر ٢٠٢٢، وحقوق الإنسان.. مقارنة في ضوء الاهتمام الوطني والأممي بالرياضة.
2. مؤسسات إنفاذ القانون واحترام حقوق الإنسان في سياق ضبط السلوك الفردي والجماعي خلال بطولة كأس العالم - فيفا قطر ٢٠٢٢ (رؤية أمنية واجتماعية وقانونية).
3. مؤسسات إنفاذ القانون وجمهور بطولة كأس العالم - فيفا قطر ٢٠٢٢ واحترام التنوع الثقافي مقابل احترام الذاتية الثقافية الوطنية.
4. مؤسسات إنفاذ القانون وتعزيز حقوق الإنسان في بطولة كأس العالم - فيفا قطر ٢٠٢٢ .. الاستعدادات والقيم الحاكمة.

خامساً: التوقعات

من المؤمل أن تتمخض عن المنتدى مخرجات إيجابية بناءة يمكن أن تجد تعبيرها في الآتي:

1. سوف يكون المشاركون في المنتدى والمجتمع القطري على بينة من أهمية الحق في الرياضة ومن ثم السياسات العامة للأنشطة الرياضية في بناء أساليب حياة إنسانية عصرية، ومردوداتها الإيجابية على التنمية البشرية المستدامة.
2. سوف يشكل المنتدى فرصة للفت نظر المجتمع القطري ومؤسساته المختلفة، ومنها مؤسسات إنفاذ القانون إلى أهمية معادلة احترام التنوع الثقافي بالتوازي مع احترام الذاتية الثقافية الوطنية في سياق التعامل مع جمهور البطولة، الأمر الذي يساعد على ضمان استجابة مجتمعية وطنية قائمة على التسامح ونهج حقوق الإنسان.
3. سيكون المنتدى مناسبة للوقوف على استعدادات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتقييمها بما فيها مؤسسات إنفاذ القانون في تنظيم كأس العالم ٢٠٢٢ ودرجة جهوزية الأخيرة في التعامل مع التحديات الأمنية الناشئة في سياق التحضير لهذا الحدث العالمي من منظور حقوق الإنسان.
4. من المؤمل أن يشكل المنتدى بيئة تفاعلية من شأنها استخلاص الدروس والعبر من التجارب العالمية في التعامل مع الأحداث الرياضية بما يؤدي إلى إثراء الممارسة الحقوقية القطرية في التعامل مع بطولة كأس العالم ٢٠٢٢، وبخاصة ما يتعلق باستشراف الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان ووضع الخطط اللازمة التي تكفل رصدها والوقاية المسبقة من حدوثها.
5. ذلك فضلاً عما يمكن أن يتمخض عنه المنتدى من توصيات أو مقترحات تدفع باتجاه انجاح البطولة والحركة الرياضية في قطر انطلاقاً من النهج القائم على حقوق الإنسان.

سادساً: الجهات المعنية بإقامة المنتدى والشركاء

1. **الجهات المعنية بإقامة المنتدى:**
 - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
 - إدارة حقوق الإنسان / وزارة الداخلية.
 - وزارة العمل.
 - اللجنة العليا للمشاريع والإرث.
2. **الجهات الشريكة:**
 - وزارة الخارجية.
 - وزارة العدل.
 - وزارة الثقافة.
 - وزارة الرياضة والشباب.
 - مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان.
 - جامعة قطر / كلية الآداب / قسم العلوم الاجتماعية.

سابعاً: المشاركون

يشارك في أعمال المنتدى حشد من الحضور، في مقدمتهم عدد من الضباط الذين يمثلون الإدارات المعنية بوزارة الداخلية، ومنتسبي اللجنة فضلاً عن حشد من المدعويين الذين يمثلون الجهات المعنية في الدولة (حكومية وغير حكومية) بما فيهم هيئات العدالة الجنائية ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات البحثية والأكاديمية ووسائل الاعلام وغيرهم من أصحاب المصلحة والعلاقة.

ثامناً: الزمان والمكان

ينعقد المنتدى يومي ١٢ و١٣ سبتمبر ٢٠٢٢ في تمام الساعة ٩:٠٠ إلى ١:٠٠ صباحاً
المكان: فندق موندريان - القاعة: مون ستون

جدول أعمال المنتدى الوطني الأول لحقوق الإنسان

حول

"دور مؤسسات إنفاذ القانون في حماية حقوق الإنسان أثناء بطولة كأس العالم لكرة القدم – فيفا قطر ٢٠٢٢"

الجلسات	الوقت
اليوم الأول ١٢ سبتمبر ٢٠٢٢	
تسجيل المشاركين	09:30 - 09:00
الجلسة الافتتاحية	
<p>كلمة سعادة السيدة / مريم بنت عبدالله العطية - رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان</p> <p>كلمة سعادة السيد / محمد حسن العبيدلي - وكيل الوزارة المساعد لشؤون العمل بوزارة العمل</p> <p>كلمة العميد / سعد سالم الدوسري - مساعد مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية</p> <p>السيد / محمد فهد الهاجري - مدير إدارة الامتثال والتدقيق اللجنة العليا للمشاريع والإرث</p> <p>كلمة الدكتورة/ عبير جمال الخريشة - مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية</p> <p>توقيع مذكرة التفاهم مع معهد الدوحة للدراسات العليا</p>	10:00 - 09:30
استراحة	10:15 - 10:00



وزارة العدل
 MINISTRY OF JUSTICE



اللجنة العليا
 للمشروع واليرث
 Supreme Committee
 for Delivery & Legacy



وزارة العمل
 MINISTRY OF LABOUR



الأمم المتحدة
 حقوق الإنسان
 مكتب المفوض السامي



جامعة قطر
 QATAR UNIVERSITY



وزارة الثقافة
 MINISTRY OF CULTURE
 STATE OF QATAR



وزارة الرياضة والشباب
 MINISTRY OF SPORTS AND YOUTH
 STATE OF QATAR



المؤسسة القطرية للإعلام
 QATAR MEDIA CORPORATION

<p>الجلسة الأولى بطولة كأس العالم لكرة القدم – فيفا قطر ٢٠٢٢.. وحقوق الإنسان؛ مقارنة في ضوء الاهتمام الوطني والأمني بالرياضة رئيس الجلسة: الأستاذ / عبدالله مهدي اليامي سكرتير أول بإدارة حقوق الإنسان – وزارة الخارجية</p> <p>الحق في الرياضة والتعامل مع الأحداث الرياضية.. مقارنة للمسألة في ضوء اتجاهات عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.</p> <p>السيد / ناصر مرزوق سلطان المري - مدير إدارة الشؤون القانونية في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بطولة كأس العالم لكرة القدم – فيفا قطر ٢٠٢٢ .. رؤية للحدث في إطار الاهتمام الوطني بالرياضة والقوة الناعمة القطرية.</p> <p>الدكتور / محمد إسماعيل الانصاري – مستشار بمكتب وزير الرياضة والشباب حقوق الإنسان في الرياضة والأحداث الرياضية.. المغزى والتعبيرات؛ مقارنة أممية.</p> <p>السيدة / إشراق بن الزين – مسؤولة حقوق الإنسان – مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية</p>	<p>11:00 - 10:15</p>
<p>مناقشة</p>	<p>11:30 - 11:00</p>
<p>استراحة</p>	<p>11:45 - 11:30</p>
<p>الجلسة الثانية مؤسسات انفاذ القانون واحترام حقوق الإنسان في سياق ضبط السلوك الفردي والجماعي خلال بطولة كأس العالم لكرة القدم – فيفا قطر ٢٠٢٢ (رؤية أمنية واجتماعية وقانونية) رئيس الجلسة: السيدة / ندى جاسم العبدالجبار مساعد مدير مركز الدراسات القانونية والقضائية – وزارة العدل</p> <p>احترام وحماية حقوق الإنسان في سياق مهام الضبط الإداري لهيئة الشرطة في حفظ النظام العام وأمن الملاعب خلال بطولة كأس العالم لكرة القدم – فيفا قطر ٢٠٢٢.</p> <p>النقيب الدكتور / عبد اللطيف حسين العلي – رئيس قسم الخدمات الإنسانية والاجتماعية – إدارة حقوق الإنسان / وزارة الداخلية مسؤوليات الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وإقامة العدل بموجب قانون تدابير استضافة كأس العالم فيفا – قطر ٢٠٢٢.</p> <p>الاستاذ / خالد محمد الخميس العبيدي – مدير مكتب وكيل وزارة العدل احترام حقوق الإنسان في سياق التعامل مع الحشود وأمن الملاعب .. رؤية اجتماعية للمسألة في ضوء معايير السلوك الجماعي.</p> <p>الدكتور/ الشاذلي بية الشطي- قسم العلوم الاجتماعية / كلية الآداب / جامعة قطر</p>	<p>12:30 - 11:45</p>
<p>مناقشة</p>	<p>01:00 - 12:30</p>

اليوم الثاني ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢	
<p style="text-align: center;">الجلسة الأولى</p> <p style="text-align: center;">مؤسسات انفاذ القانون وجمهور بطولة كأس العالم لكرة القدم – فيفا قطر ٢٠٢٢ .. احترام التنوع الثقافي مقابل احترام الذاتية الثقافية الوطنية رئيس الجلسة: الأستاذة / مريم ياسين الحمادي مدير إدارة الثقافة والفنون – وزارة الثقافة.</p>	
<p>هيئة الشرطة والتعامل مع جمهور بطولة كأس العالم لكرة القدم – فيفا قطر ٢٠٢٢ .. رؤية للمسألة في ضوء تجربة التوعية الأمنية القطرية على احترام قيم السلم الاجتماعي والمنظومة القيمية القطرية.</p> <p style="text-align: center;">الشيخة / أسماء عبدالله آل ثاني - مشرف مكتب السمعة المؤسسية - إدارة العلاقات العامة / وزارة الداخلية</p> <p>حماية حقوق العمالة الوافدة في إطار الاستعدادات لبطولة كأس العالم لكرة القدم – فيفا قطر ٢٠٢٢ وتعزيز السلم الاجتماعي</p> <p style="text-align: center;">السيدة / سلمى راشد مرزوق البوعينين - وزارة العمل</p> <p>جمهور بطولة كأس العالم لكرة القدم – فيفا قطر ٢٠٢٢؛ مراعاة التنوع واحترام الهوية الوطنية / مقاربة للمسألة من منظور إعلامي.</p> <p style="text-align: center;">الدكتورة / الهام بدر السادة – المؤسسة القطرية للإعلام</p>	10:15 - 09:30
مناقشة	10:45 - 10:15
استراحة	11:00 - 10:45
<p style="text-align: center;">الجلسة الثانية</p> <p style="text-align: center;">مؤسسات انفاذ القانون وتعزيز حقوق الإنسان في بطولة كأس العالم لكرة القدم – فيفا قطر ٢٠٢٢ .. الاستعدادات والقيم الحاكمة رئيس الجلسة: ممثل وزارة الداخلية.</p>	
<p>التجارب العالمية في التعامل مع الاحداث الرياضية على نهج حقوق الإنسان.. دور اللجنة العليا للمشاريع والإرث في إطار الاستعدادات لبطولة كأس العالم لكرة القدم – فيفا قطر ٢٠٢٢ ب ضوء التجارب العالمية في التعامل مع الأحداث الرياضية على نهج حقوق الإنسان.</p> <p style="text-align: center;">الشيخة / نجوى آل ثاني – مدير إدارة الاتصال اللجنة العليا للمشاريع والإرث</p>	12:00 - 11:00

المؤسسات الأمنية المعنية: الاستعدادات والقيم الحاكمة والممارسات الفضلى.

النقيب / مبارك محمد الهاجري - رئيس قسم الشؤون الفنية والعمليات - مداخل إدارة أمن المطار

النقيب / محمد مبارك البوعيينين - مساعد رئيس قسم جوازات المطار - مداخل إدارة جوازات المطار

الرائد / صالح راشد النائب - رئيس قسم الدراسات - مداخل الإدارة العامة للمرور

النقيب / سعيد جمعة الهتمي - ضابط أمن الملاعب - مداخل إدارة أمن المنشآت والهيئات

النقيب / محمد علي الدوسري - رئيس قسم التعليم والمناهج - مداخل معهد تدريب الشرطة

مناقشة

12:30 - 12:00

الجلسة الختامية البيان الختامي والتوصيات

سعادة السيد / سلطان بن حسن الجمالي - الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان

سعادة السيد / محمد حسن العبيدلي - وكيل الوزارة المساعد لشؤون العمل بوزارة العمل

العميد / سعد سالم الدوسري - مساعد مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية

اللجنة العليا للمشاريع والإرث

01:00 - 12:30



سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية
رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة ... الحضور الكرام

يطيب لي أن أرحب بكم جميعاً في أعمال المنتدى الوطني الأول لحقوق الإنسان الذي نعقده اليوم - بالشراكة مع وزارة الداخلية، ووزارة العمل، واللجنة العليا للمشاريع والإرث، ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية - تحت عنوان "دور مؤسسات إنفاذ القانون في حماية حقوق الإنسان أثناء مونديال كأس العالم - فيفا ٢٠٢٢".

ومن دواعي الفخر والسرور أن يأتي إطلاق هذا المنتدى، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سوف تحتفي بذكرى مرور عشرين عاماً على تأسيسها، في شهر نوفمبر القادم مؤكداً من جديد التزامنا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وسوف تواصل اللجنة جهودها وعملها الدؤوب في إطار المبادئ التي جسدها الدستور الدائم لدولة قطر ومقومات المجتمع القائم على العدل والإحسان والمساواة.

السيدات والسادة الكرام،

إنَّ عنوان المنتدى، وطبيعة ومسؤوليات الجهات المشاركة من مؤسسات الدولة وغيرها من أصحاب المصلحة، فضلاً عن الخبرات العلمية والعملية للمشاركين في هذا المنتدى، تؤكد على أهمية الدور الحيوي والهام الذي يؤديه المكلِّفين بإنفاذ القانون في مجال حماية حقوق الإنسان؛ وذلك تنفيذاً لأحكام الدستور القطري ومعهادات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية التي انضمت لها دولة قطر.

وكما نعلم جميعاً، فإنَّ دولة قطر على موعد مع حدثٍ تاريخي هامٍ باستضافة وتنظيم كأس العالم لعام ٢٠٢٢ خلال شهري نوفمبر وديسمبر المقبلين، وهو الحدث الأول من نوعه في منطقتنا العربية التي تتميز بقيمتها العربية والإسلامية، تلك القيم التي أُكِّدت على كرامة الإنسان وحقه في حياة كريمة على أسس من الحرية والعدل والمساواة والتسامح بين البشر واحترام التنوع والاختلاف. وإنني على يقين تام بأنَّ العالم بأسره يتطلع إلى المشاركة في هذا الحدث ومتابعته، وهو ما يُشكل فرصة لنا في دولة قطر من أجل تقوية جسور التواصل والحوار والاحترام بين الشعوب، وبناء السلام وتعزيز التضامن والتعاون

والتنمية المستدامة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

السيدات والسادة،

إننا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان نعتزم أن يكون هذا المنتدى منبراً سنوياً للحوار الوطني البناء بشأن أهم القضايا الحقوقية التي تواجهها الدولة والمجتمع القطري؛ وذلك بهدف الوقوف على القضايا المستجدة والتحديات الكثيرة في عصرنا الراهن من منظور حقوق الإنسان، وهو الأمر الذي يتطلب من جميع المؤسسات في الدولة، حكومية كانت أم غير حكومية، تكثيف التعاون والعمل معاً على تهيئة البيئة المناسبة لخلق روح الابتكار والتجديد عن طريق الحوار والمشاركة واحترام حقوق الإنسان.

السيدات والسادة،

إنّ الرياضة أصبحت محط الاهتمام العالمي، وقد اعلنتها الأمم المتحدة حقاً من حقوق الإنسان يجب احترامه وتوفيره في جميع أنحاء العالم. وبالرغم من ذلك، شهدت العديد من الأحداث الرياضية انتهاكات لحقوق الإنسان. وهنا يثور التساؤل: كيف يمكن للرياضة أن تؤدي دوراً هاماً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان؟ وكيف يمكن منع انتهاكات حقوق الإنسان التي غالباً ما تصاحب الأحداث الرياضية؟

إنّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وبحكم ولايتها، تؤكّد على أنّ المعايير الدولية لحقوق الإنسان من شأنها الاستجابة للتحديات والتخفيف من المخاطر التي قد تنطوي عليها الأحداث الرياضية. كما إنّ نهج حقوق الإنسان يحول دون استغلال الأحداث الرياضية وتقويض جهود الدولة في حماية حقوق المشجعين وكرامتهم مع واجبها في الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي، وفي هذا السياق تثنى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الجهود التي تبذلها الدولة بكافة مؤسساتها علي المستوى التشريعي والمؤسسي في كفالة وتعزيز حقوق الإنسان خلال فترة فاعليات بطولة كأس العالم ونشير هنا إلى قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٢١ بشأن تدابير استضافة كأس العالم، الذي وضع آليات تنظيمية مقننة وإجراءات مرنة تبدأ قبل وأثناء وبعد انتهاء البطولة، ونؤكد على أن الدولة لم تدخر جهداً على كافة المستويات لإنجاح تنظيم المونديال من خلال نهجها القائم على حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار أشير إلى أنّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالشراكة مع وزارة الداخلية – وبالتنسيق مع شركائها الدوليين والإقليميين – قد نظمت خلال السنوات الماضية، جملة واسعة من برامج العمل الهادفة إلى بناء وتطوير قدرات المكلفين بإنفاذ القانون وفقاً

للمعاير الدولية لحقوق الإنسان. كما كانت حريصة أن يكون من ضمن هذه البرامج كيفية احترام حقوق جمهور المونديال الذين ينتمون لثقافات وحضارات إنسانية مختلفة، ولديهم فهمهم المتنوع للقوانين الوطنية حول دور المكلفين بإنفاذ القانون وصلاحياتهم، وحول التحديات الأمنية والمجتمعية.

وقد يكون هذا التوازن المطلوب بين احترام حقوق الإنسان لكل المشاركين في أعمال مونديال قطر ٢٠٢٢، وبخاصة الجماهير المشجعة للفرق الرياضية، وقيام مؤسسات إنفاذ القانون بمسؤولياتها في مجال حماية الأمن والسلام الإجتماعي، أحد الانشغالات الرئيسية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في أعمال هذا المنتدى وتوصياته.

السيدات والسادة الكرام،

لقد بادرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بعقد هذا المنتدى بالتنسيق مع شركائها، وهي تتطلع من هذه النخبة المتميزة على الصعيدين المهني والأكاديمي، ومن مختلف الجهات المعنية في الدولة، أن تُحقّق الأهداف المطلوبة، من خلال الإجابة على التساؤلات المطروحة التي تضمنتها محاور جلسات العمل. ولا شك أن بفضل حواراتكم ومناقشاتكم سنخلُص إلى توصياتٍ عمليةٍ قابلةٍ للتطبيق؛ تمكنا جميعاً من تعزيز مجالنا الحقوقي الوطني، واستباق التحديات والمخاطر التي قد تواجهنا، وإثراء قدرتنا على مواجهتها وتحجيم أثرها السلبي بشكل لا ينال من التزامنا الجوهري والمُطلق من حقوق الإنسان.

وأود في ختام كلمتي، دعوتكم للاطلاع على الأشكال واللوحات الفنية التي ضمّتها معرض حقوق الإنسان؛ وما تعكسه من مركزية الكرامة الإنسانية وأصالتها في ثقافتنا الوطنية التي نعتز بها. وهذا المعرض الذي نعقده على هامش هذا الفعالية - بصفته إحدى المنصات الثقافية للجنة - يسهم في حماية حقوق الإنسان وفهم انشغالاتها المحلية والعالمية، فضلاً عن احترام التنوع البشري والتعايش الإنساني في روح من الأخوة والتسامح والسلام والتعاون المشترك، وهي مقاصد الرياضة وغاياتها.

وأخيراً أجدد الترحيب بكم جميعاً، وأعرب عن تقدير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمشاركاتكم القيّمة في جلسات المنتدى، متمنية لكم كل التوفيق وأن تحقق المنتدى أهدافه المنشودة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،



سعادة السيد محمد حسن العبيدلي
وكيل الوزارة المساعد لشؤون العمل
وزارة العمل

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة / الحضور الكرام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

في البداية اسمحوا لي أن أشكر اللجنة الوطنية لحقوق الانسان على تنظيم هذا المنتدى آمليين أن يحقق الأهداف المرجوة منه.

لقد قامت دولة قطر خلال السنوات الماضية بمجهودات كبيرة من أجل دعم العمل اللائق والظروف المعيشية للعمالة الوافدة، وأنجزت دولة قطر خلال الفترة الأخيرة اصلاحات شاملة فيما يتعلق بقوانين ونظم العمل بهدف دعم الضمانات المقررة للعمال الوافدين و حمايتهم، ولتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في مجال العمل وتوفير العمل اللائق للجميع، باعتبار أن دولة قطر تضع حقوق جميع العمال الوافدين في محور سياساتها الاقتصادية والاجتماعية استنادا إلى ما تضمنته رؤيتها المستقبلية الشاملة "رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠" وبما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ٢٠٣٠. وعليه فقد تم اجراء اصلاحات هامة على سوق العمل والتي من شأنها أن تعود بالفائدة على أصحاب العمل والعمال والدولة على حدّ سواء كما تركزت الاصلاحات وبشكل خاص على العمال وهم الركن البشري الأهم في المعادلة الإنتاجية. وإننا في دولة قطر لفخورون بأننا عملنا ونتطلع للعمل الدؤوب من أجل مستقبل أكثر إشراقا وخيرا لأطراف الإنتاج الثلاثة [حكومات، أصحاب عمل، عمال ولشعوب العالم جميعا.

قامت وزارة العمل في الفترة السابقة بعدد من الإجراءات لحماية حقوق العمال وتوفير العمل اللائق لهم، وذلك من خلال اتخاذنا حزمة من الإجراءات على مستوى التشريعات والسياسات والإجراءات التنفيذية لحماية العمال وصون حقوقهم بحزم وفاعلية وفقاً لقيمنا الإسلامية والحضارية وتنفيذاً للالتزامات قطر الدولية في المعاهدات المصادق عليها وتماشياً مع معايير العمل الدولية، وبما يحقق التوازن بين مصلحة العمال وأصحاب العمل على حد سواء.

وفي الختام

فإنني أؤكد مرة أخرى بأن الاصلاحات التي أقرتها حكومة دولة قطر في حماية ورعاية حقوق العمالة الوافدة، والمتمثلة في إصدار وتعديل عدد من القوانين المنظمة لشؤون العمالة، ومن ضمنها قانون العمل القطري، قد أكدت جميعها على حماية العمال وحفظ حقوقهم وصون سلامتهم.

كما انه لا بد أن نشيد بجهود كافة الأطراف والشركاء المحليين وعلى سبيل المثال لا الحصر اللجنة الوطنية لحقوق الانسان واللجنة العليا للمشاريع والارث وغرفة قطر وجمعية قطر الخيرية وكافة المؤسسات المدنية والتطوعية والتي كان لهم تعاون مباشر مع الوزارة لإنجاح كافة الإنجازات سالفة الذكر كما نؤكد باننا في وزارة العمل سنستمر في بذل كافة الجهود أثناء انعقاد مونديال كأس العالم فيفا قطر بهدف إنفاذ القوانين وحماية العاملين من خلال متابعتهم والتفتيش المستمر على مواقع العمل متأملين من جميع أطراف الإنتاج والشركاء الاجتماعيين التكاتف بالالتزام بتنفيذ احكام القانون لتحقيق الأهداف المرجوة وإنجاح المونديال. مؤكداً استمرار دولة قطر في اتباع ذات النهج بعد انعقاد المونديال.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



**العميد
سعد سالم الدوسري**

مساعد مدير إدارة حقوق الإنسان
وزارة الداخلية

بسم الله الرحمن الرحيم

ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات
وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً. صدق الله العظيم

سعادة السيدة / مريم بنت عبد الله العطية

(رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان)

سعادة السيد / محمد حسن العبيدلي

(وكيل الوزارة المساعد لشؤون العمل بوزارة العمل)

السيد / محمد فهد الهاجري

(مدير إدارة الامتثال والتدقيق باللجنة العليا للمشاريع والإرث)

الدكتورة / عبير جمال الخريشة

(مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا

والمنطقة العربية)

السادة الضيوف الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن ألتقي في هذا الصباح المبارك بهذا الجمع الطيب من الضيوف الكرام
والمشاركين، ويسرني بالأصالة عن إدارة حقوق الإنسان وبالنيابة عن وزارة الداخلية أن
أرحب بكم أجمل ترحيب في هذا المنتدى الوطني الذي تقيمه اللجنة الوطنية لحقوق
الإنسان حول (دور مؤسسات إنفاذ القانون في حماية حقوق الإنسان أثناء مونديال كأس
العالم - قطر ٢٠٢٢م) وتحت شعار (الحق في الرياضة وكأس العالم.. ثقافة وطنية ولغة
سلام وتفاهم عالمية).

فنونها باعتزاز بأن هذا المنتدى إنما يأتي في إطار مذكرة التفاهم المبرمة ما بين إدارة
حقوق الإنسان بوزارة الداخلية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في العام ٢٠١٧م، إذ تحققت
من خلالها العديد من المشاركات والمبادرات العلمية والعملية المتبادلة ما بين الطرفين.

حيث يستهدف هذا المنتدى التبصير بالجوانب الأساسية لأداء وزارة الداخلية وعمل مؤسسات إنفاذ القانون في إطارها لضمان وحفظ النظام العام وأمن الملاعب خلال المونديال وذلك في سياق احترام حقوق الإنسان لجمهور البطولة، وبما يُعزز الجهد الوطني الشامل الذي يُبذل لتوفير أسباب ومقومات إنجاح هذا العرس الكروي وضمان بطولة آمنة وحضارية.

كما ويكتسي هذا المنتدى أهميته لجهة خصوصية الدور الذي تضطلع به وزارة الداخلية في توفير متطلبات أمن هذه البطولة وذلك طيلة فترة المونديال وحساسة مسؤولية قوة الشرطة في أداء هذه المهمة استناداً لمبدأ المشروعية.

الحضور الأكارم،

في إطار سياسة دولة قطر الراسخة تحت القيادة الحكيمة لسيدي حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه" بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والمحافظة على الكرامة الإنسانية، فقد أولت وزارة الداخلية في هذا السياق اهتمامها الكبير بضمان احترام حقوق الإنسان في نطاق استعداداتها وإجراءاتها الأمنية والتنظيمية لعموم الفعاليات والبطولات الرياضية المقامة في الدولة وصولاً لاستعداداتها وإجراءاتها المماثلة في حدث المونديال.

وبهذه المناسبة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التقدير العالي للدور المميز الذي تمارسه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان محلياً وإقليمياً ودولياً بروح المسؤولية الوطنية العالية، وبخاصة على صعيد تعزيز وحماية حقوق الإنسان وضمان احترام المبادئ والقيم الإنسانية.

الحضور الكريم،

مما لا شك فيه أن أعمال هذا المنتدى إنما تُعد فرصة حيوية لإكساب المشاركين المعارف والخبرات المتعلقة باحترام وحماية حقوق الإنسان في نطاق الاستعدادات والترتيبات التحضيرية للمونديال التي تضطلع بها أجهزة الدولة المعنية المختلفة ومنها وزارة الداخلية للعمل معاً من أجل إنجاح هذه البطولة العالمية على نهج حقوق الإنسان.

وفي الختام، يُشرفني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى المنظمين والقائمين على إعداد وتنظيم هذا المنتدى، والذي يكتسب أهميته لكونه يأتي في إطار الاستعدادات لتنظيم مونديال قطر ٢٠٢٢م الذي يُعد حدثاً تاريخياً مهماً بوصفه أول بطولة عالمية كروية تُعقد في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

مُتمنياً لهذا المنتدى المبارك أن يُحقق أهدافه المنشودة، وأشكركم على حسن استماعكم.

**وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه ولما فيه العزة والازدهار لوطننا الغالي.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

اللجنة العليا
للمشاييع والإرث
Supreme Committee
for Delivery & Legacy



السيد
محمد فهد الهاجري
مدير إدارة الامتثال والتدقيق
اللجنة العليا للمشاييع والإرث

سعادة السيدة/ مريم بنت عبدالله العطية، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كما تابعتكم، وتابعت جماهير كرة القدم حول العالم يوم الجمعة الماضي، حفل افتتاح استاد لوسيل الذي يتسع لـ 80 ألف مقعد، آخر ملاعبنا الثمانية التي أنشأناها خصيصاً لبطولة كأس العالم FIFA قطر 2022™. اليوم، اسمحو لي أن أبدأ حديثي بالتأكيد على الإسهامات الكبيرة للقوى العاملة الوافدة ودورهم الجوهري في بناء هذه الملاعب عالمية المستوى.

لطالما جاءت رعاية العمال وضمان حقوقهم على رأس أولوياتنا في اللجنة العليا. فمنذ الفوز بشرف استضافة هذه البطولة، تركّزت جهودنا في المقام الأول، حول ضمان تمتّع جميع العمال في مشاريعنا بمعاملة كريمة وفق أعلى درجات الاحترام.

خلال هذه الدقائق المعدودة، سأقدّم لحضراتكم لمحة موجزة عن أبرز المبادرات الرئيسية التي عكفت اللجنة العليا على تنفيذها بهدف ضمان حماية حقوق الإنسان، والتي آمل أن تكون نبراساً لجميع المؤسسات ذات الصلة باستضافة نهائيات كأس العالم.

بادئ ذي بدء، يتمتع جميع العاملين في مشاريع اللجنة العليا بحماية شاملة بموجب معايير رعاية العمال الصادرة عن اللجنة العليا. حيث تشكّل معاييرنا لرعاية العمال القوام الرئيسي لبرنامجنا، وفي الوقت ذاته هي شرط أساسي في كل المناقصات التي نطرحها، وملزمة تعاقدياً لجميع المقاولين الذين يعملون بمشاريعنا، نظراً لأنها تغطي مختلف الجوانب الهامة في حياة العمال مثل التوظيف، العقود والأجور، أماكن السكن، والوصول إلى سبل العلاج المشاكل والانتصاف، وإجراءات الصحة والسلامة.

السيدات والسادة،

منذ اللحظة الأولى، كنا على دراية تامة بأن آليات تنفيذ معاييرنا لرعاية العمال أمراً بالغ الأهمية لتحقيق النتائج المنشودة. لذلك، أنشأنا نظاماً شاملاً للتدقيق والتفتيش من أربع مستويات هي: عمليات التدقيق الذاتية من قبل المقاولين، وعمليات التدقيق التي تجريها اللجنة العليا - وينفذها فريق في إدارة رعاية العمال، وعمليات التدقيق لشركة إمباكت ليمتيد، المراقب الخارجي المستقل لأعمال اللجنة العليا، وعمليات التدقيق التي

تنفذها وزارة العمل.

وعليه، تعدّ مقابلات العمال أحد أهم جوانب العناية اللازمة التي نقدّمها لعمالنا، لاسيما أنها تنبثق عن إيماننا بأهمية الإنصات إلى شكوهم، والتعرّف على مشاكلهم عبر مقابلات مباشرة معهم، مما يتيح لنا فهماً أفضل لمخاوفهم، ومن ثمّ تقديم أفضل الحلول المناسبة. وكذلك، تمثّل هذه المقابلات آلية للتأكد من استيعابهم الكامل لمعاييرنا وأحكام وبنود قانون العمل القطري.

من خلال معاييرنا لرعاية العمال، أرسينا مرجعية لأفضل الممارسات في قطاع البناء. ليس هذا فحسب، بل واصلنا المضي إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث أطلقنا العديد من المبادرات لتعزيز رفاهية العمال منها: خطة السداد الشاملة من أجل سداد رسوم التوظيف التي دفعها العمال في بلدانهم قبل القدوم إلى قطر، وآليات التظلم والشكاوى، والتي منها منتديات رعاية العمال. أضف إلى ذلك، برامج الصحة والسلامة مثل الفحوصات الطبية الشاملة، وبرنامج التدريب وصقل المهارات، وبرنامج التغذية، ومسار الصحة النفسية، وتصميم وتوزيع بدلات ستايكول التي تعمل بتقنية التبريد الثورية التي طورتها اللجنة العليا بالتعاون مع نخبة من الشركاء والمؤسسات المتخصصة حول العالم.

مع اقترابنا من إطلاق صافرة انطلاق منافسات البطولة، ضاعفت اللجنة العليا مساعيها وبذلت قصارى جهدها لاستنساخ هذه المعايير والمبادرات الاستراتيجية في كافة القطاعات الخدمية المرتبطة بالبطولة، مثل قطاع الضيافة، والأمن والسلامة، والنقل، والخدمات اللوجستية وغيرها من الخدمات. ومن المقرر أن يلعب عمال الخدمة وأفراد الفرق التشغيلية دوراً حيوياً خلال الفترة التحضيرية التي تسبق بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022™ وأثناء منافساتها، في حين تظل مهمتنا الأساسية هي ضمان رعايتهم على النحو الأمثل.

لقد أتاحت لنا الفرصة للوقوف على مدى جاهزيتنا لهذا الحدث الكبير من خلال مشاركة عمال قطاع الخدمات وأفراد الفرق التشغيلية في الأحداث التجريبية للفيفا خلال العام الماضي، بالإضافة إلى مباراة كأس سوبر لوسيل الذي أقيم مؤخراً.

يسعدني أن أؤكد لحضراتكم أن خطتنا التشغيلية للبطولة باتت مكتملة الأركان وفي كامل الجاهزية لبدء التنفيذ. كذلك، أريد التنويه إلى أن هذه البطولة تعتبر أول نسخة من كأس العالم تشهد تخصيص فريق بالكامل لمراقبة تطبيق معايير حقوق الإنسان

على أرض الواقع، مما يضمن التزام جميع المشاركين في البطولة بمعاييرنا وبنود قانون العمل القطري، وتوفير أقصى درجات الحماية لحقوق العمال أثناء البطولة. نواصل العمل عن كثب مع اللجنة المحلية المنظمة للبطولة - قطر 2022 - ومع الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) من أجل تعزيز مشاركتنا في العناية اللازمة قبل البطولة سعياً لاستكشاف التحديات المرتبطة بحقوق الإنسان والعمل على تصحيحها قبل انطلاق البطولة. ومن دون شك - يتطلب ذلك اقتصار التعاون مع موردين متوافقين للغاية مع معاييرنا ويشاركوننا التزامنا الراسخ بحماية حقوق الإنسان. باتت معاييرنا ومبادراتنا وما نقوم به من أعمال سابقة من نوعها تزيد وعي العمالة الوافدة بمختلف التشريعات المعمول بها في دولة قطر، لذا، سنواصل العمل عن كثب مع منظمة العمل الدولية ووزارة العمل لضمان تطوير وتنفيذ وتعزيز الالتزام بمعايير رعاية العمال، خاصة أن لدينا خطة تستهدف مزيداً من التمكين للعمال عبر توعيتهم وزيادة معرفتهم بحقوقهم وأهم الأمور المتعلقة برفاهيتهم.

وفي الختام،

أقول وبكل فخر - أن تنظيم كأس العالم FIFA قطر 2022™ مكننا من صياغة إطار عمل لممارسات رعاية العمال قابل للتطوير، نأمل أن يكون قاعدة راسخة ننتقل منها لتنظيم مختلف الأحداث الرياضية الكبرى في قطر مستقبلاً، ومواصلة المضي نحو توسيع نطاقها لتشمل مشاريع أخرى في الدولة.

شكراً لحسن استماعكم

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي



الدكتورة عبير جمال الخريشة

مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب
والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب
غرب آسيا والمنطقة العربية

السيدات والسادة الحضور الكرام،

تعزّز الرياضة الصداقات والعلاقات الإنسانية، والتسامح والروح الرياضيّة، كما تُنمّي المواقف الإيجابية تجاه إخواننا من البشر. والحديث عن حقوق الإنسان والرياضة في هذا المنتدى الوطني الهام يجعلها أكثر إنسانية. إذ تُعتَبَر الرياضة أرضاً محايدة، لا تُمنح أيّ أهميّة لعرق الرياضيين أو المُشجعين ودينهم وجنسيّتهم، بل تُمنح الأهمية حصراً للعلاقات الانسانية في أبهى حُلّها.

حيث أن الأحداث الرياضية الضخمة، على غرار كأس العالم الذي ستحتضنه دولة قطر ٢٠٢٢، لديها القدرة على تحقيق العديد من الفوائد المجتمعية وعادة ما تنطوي على عملية تخطيط طويلة تمتد لسنوات من التصميم والتحضير، والتجهيز، والبناء، والتوريد، والتسليم، والمنافسة، والإرث.

السيدات والسادة الأفاضل،

"تشكّل مباريات كأس العالم مثلاً ممتازاً يذكّرنا بالقوّة الموحّدة للرياضة. حيث يؤمّن كأس العالم خلفيّة مفيدة ويذكّرنا بأهمية الرياضة التي أصبحت رمزاً للطاقة والالتزام والمهارات والتعاون والاحترام. ويُعد كأس العالم المجال الذي يلتقي فيه الناس والدول. فرؤيتنا المشتركة هي عالم من الرياضة يحترم حقوق الإنسان بالكامل".

ولا يعتمد قطاع الرياضة على النجوم من الرياضيين فحسب - الذين يتمتّعون بحقوق شأنهم شأن الجميع- بل أيضاً على الملايين من المشجعين وعلى عمل الذين يبنون المجمّعات والملاعب الرياضيّة، ويصنّعون مجموعة واسعة من السلع الرياضيّة ويؤمّنون الخدمات ويقدمون الطعام، ما يجعل تنظيم الأحداث الرياضيّة الضخمة ممكناً.

لذلك من المهم جداً تعزيز التعاون مع كافة الأطراف المعنيّين بالرياضة وحقوق الإنسان ولا سيما مؤسسات إنفاذ القانون، من أجل بناء القدرات وتبادل المعلومات لأن الهدف من تنظيم مثل هذه التظاهرات الرياضية العالمية الضخمة يتمثل في أن تكون قوّة دافعة لتتماشى ومعايير حقوق الإنسان الدوليّة.

حضرات السيدات والسادة،

للرياضة قدرة فريدة على جذب الناس وإلهامهم. ولكن الأحداث الرياضية الضخمة قد تنعكس سلباً على المجتمعات والأفراد، وتولّد مخاطر تهدّد حقوق الإنسان. نظراً إلى أن تنظيم واحتضان التظاهرات الرياضية الضخمة قد تنطوي على مخاطر متأصلة، بما في ذلك حقوق الإنسان.

لذلك يجب أن تكون مهمتنا جميعاً هي النهوض بعالم من الرياضة يحترم حقوق الإنسان ويعززها بشكل كامل من خلال زيادة الوعي وبناء القدرات وإحداث التأثير. كما يجب أن نواصل مهمتنا من خلال التمسك بالمبادئ الرياضية وتعزيزها من خلال العمل الجماعي المتمثل في:

- التمكين ورفع الوعي من أجل الوقاية/ منع انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالرياضة.
- مشاركة المعرفة وبناء القدرات في مجال ارتباط تنظيم التظاهرات الرياضية الكبرى باحترام مبادئ حقوق الإنسان.
- ضمان أن تكون سبل الانتصاف فعالة ومتاحة لمن يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان أثناء تنظيم الأحداث والتظاهرات الرياضية.
- واغتنام الفرص لتعزيز حقوق الإنسان في الرياضة التي تساهم في إحداث تأثيرات وفوائد إيجابية للجميع.

حضرات السيدات والسادة،

يُمكن من خلال الرياضة زرع قيم الاحترام والتنوع والتسامح في جميع الناس كوسيلة لمكافحة جميع أشكال التمييز. ومثلما تسهم الرياضة في تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي، فإنها تسهم أيضاً في تعزيز السلام والأمن، وفي زيادة التنمية المستدامة، فضلاً على أنها أداة تسخر لخدمة التنمية المتناغمة للبشر بغرض تعزيز مجتمع سلمي يهتم بالحفاظ على الكرامة البشرية.

لأن الأحداث الرياضية تعد أدوات مهمة لضمان حقوق الإنسان، خاصة على المستوى الدولي، لذا ينبغي أن تكون وظيفة الرياضة قائمة على تشجيع السلام والتفاهم الدولي بروح الاحترام المتبادل بين الناس من مختلف الأصول والأيدولوجيات والعقائد والعادات والطقوس.

وفي الختام،

ادعوكم جميعا لتفعيل قوة الرياضة والعمل بشكل جماعي للجمع بين كل الفاعلين والمتدخلين والساهرين على تنظيم هذا الحدث الهام من أجل المواءمة الكاملة بين عالم الرياضة ومبادئ حقوق الإنسان الكونية. ولنعمل جميعا ولنتعاون في تعزيز جهودنا المبذولة لضمان ترسيخ الرياضة والأحداث الرياضيّة الضخمة في رسالة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تقضي باحترام الكرامة والحقوق بالتساوي لجميع البشر.

اليوم الأول ١٢ سبتمبر ٢٠٢٢

أوراق عمل المشاركين في الجلسة الأولى بعنوان

"بطولة كأس العالم لكرة القدم - فيفا قطر ٢٠٢٢..
وحقوق الإنسان؛ مقاربة في ضوء الاهتمام
الوطني والأممي بالرياضة"

رئيس الجلسة: الأستاذ / عبدالله مهدي اليامي
سكرتير أول بإدارة حقوق الإنسان - وزارة
الخارجية

السيد / ناصر مرزوق سلطان المري مدير إدارة الشؤون القانونية في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان



الحق في الرياضة والتعامل مع الأحداث الرياضية..
مقاربة للمسألة في ضوء اتجاهات عمل اللجنة الوطنية
لحقوق الإنسان.

حاصل على درجة الماجستير في الحقوق في القانون المدني من كلية الحقوق جامعة القاهرة، حالياً باحث دكتوراة في القانون المدني.

شغل السيد ناصر المري العديد من المناصب القيادية لدى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كرئيس قسم التحقيقات والاستشارات القانونية، وكمساعد لمدير إدارة الشؤون القانونية في عام ٢٠١٩م، ومن ثم مديراً لإدارة الشؤون القانونية، كما أن لديه أكثر من ١٠ أعوام من الخبرة القانونية والعمل في المجال القانوني.

اختير السيد ناصر المري عضواً في العديد من اللجان الداخلية والخارجية داخل دولة قطر المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، شارك فيها بالعديد من المقترحات والآراء وطرح كافة النجاحات والتحديات التي تختص بوضع حقوق الإنسان في قطر عام تلو عام وذلك بالاقتران مع كافة اتفاقيات حقوق الإنسان المصادقة عليها دولة قطر.

عمل على المشاركة في التنسيق والتدريب والتوعية في العديد من أهم وأبرز المشاريع والمؤتمرات والندوات الدولية الخاصة بشأن حقوق الإنسان داخل وخارج دولة قطر، كمؤتمر التنمية المستدامة الذي عقد مؤخراً الذي اختير فيه كعضو في لجنة صياغة المؤتمر.

قام المري بتأليف عدة كتب ومنشورات متعلقة بالمجال القانوني والحقوق، وشارك في العديد من المقابلات التلفزيونية القطرية للتوعية في مجال حقوق الإنسان والأزمة الخليجية.

السيدات والسادة الحضور الكرام:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يطيب لي أن أعبر عن سروري البالغ باجتماع هذا الجمع الكريم من المشاركين في أعمال المنتدى الوطني الأول الذي ينعقد تحت شعار (الحق في الرياضة ومونديال قطر 2022 ثقافة وطنية ولغة سلام وتفاهم عالمية) حول دور مؤسسات إنفاذ القانون في حماية حقوق الإنسان أثناء المونديال)، وذلك في إطار الشراكة الفاعلة ما بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، والهيئة العليا للمشاريع والإرث.

منوهاً بأن ورقة عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنما تأتي في إطار حرصها على ضمان احترام حقوق الإنسان ومراعاة معاييرها الوطنية والدولية في سياق الاستعدادات لمونديال قطر 2022، وهي في تحليلها النهائي، محاولة للإجابة على التساؤلات التالية:

التساؤل الأول: إلى أي مدى يمكن (للرياضة) بوصفها نشاطاً إنسانياً خلاقاً أن تندرج ضمن منظومة حقوق الإنسان؟

التساؤل الثاني: وإذا ينظر إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها جزءاً من الجهد الوطني لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في إطار الاستعدادات لهذه البطولة العالمية، فما هي أبعاد دورها على هذا الصعيد.

التساؤل الثالث: هل سيقف اهتمام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، (بالرياضة) قدر صلتها بنظرية الحقوق عند أحداث المونديال، أم أن ثمة أبعاد استراتيجية لهذا الاتجاه يمكن ترجمتها إلى حيز الواقع في المستقبل المنظور والأبعد.

السيدات والسادة الحضور الكرام

وفيما يتعلق بالتساؤل الأول:

فإنه يمكن مقارنة حقوق الإنسان (بالرياضة) وفي (الأحداث الرياضية)، بوصفها ملتقيات إنسانية جامعة على صعيدين.

الصعيد الأول: ويتعلق بمفهوم الرياضة (بالمعنى الواسع) الذي ورد في المعاجم العربية والذي ينصرف إلى أن الرياضة هي (تمارين منظمة وألعاب ذات أصول وقواعد يقصد بها تقوية الجسم وتغذية العقل وتهذيب النفس بإكساب المرء صفات حميدة كالمثابرة والجلد والتسامح).

وهكذا فإن هذا التعريف إنما ينطوي على دلالات عميقة ذات مغزى تصب في صميم فلسفة وروح (حقوق الإنسان) بما تشتمل عليه من قيم أساسية من شأنها اعلاء الإنسان وترقية اهتماماته.

أما الصعيد الثاني: فإنه يتبدى في اهتمام القانون الدولي لحقوق الإنسان والمجتمع الدولي المنظم ممثلاً للأمم المتحدة (بالرياضة والأحداث الرياضية) ومقاربتها (بحقوق الإنسان) ولا أدل على ذلك من عديد القرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان التي تؤكد على هذا المنحى، حيث جرى من خلالها تأكيد المجلس على جملة من الحقائق والمعطيات ذات الصلة لعل أهمها بتركيز شديد ما يلي:

- إدراك أن الرياضة والأحداث الرياضية الكبرى يمكن استخدامها لتعزيز الوعي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- تعزيز الفهم بما للرياضة من قدرة لتكون لغة عالمية تساهم في تعليم الناس قيم الاحترام والتنوع والتسامح.

- تقدير مزايا ممارسة الرياضة والنشاط البدني واللعب بانتظام في أعمال الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية والوقاية من الأمراض والأوبئة وعلاجها.

- إدراك ما للرياضة والأحداث الرياضية الكبرى من قدرة على المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو ما أعلن عنه مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 بأن الرياضة قادرة على تعزيز السلام والتنمية وافشاء روح المودة والتفاهم بين الشعوب.

- التأكيد على ضرورة مكافحة التمييز والتعصب أينما كانا داخل السياق الرياضي وخارجه.

- التأكيد على دور الرياضة والأحداث الرياضية في تعزيز الاندماج الاجتماعي للشباب والنساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة، وتنمية رفاهم وتسخيرهم لأغراض السلام والتنمية.

وفيما يتصل بالتساؤل الثاني:

فإن دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها (هيئة وطنية مستقلة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دولة قطر وفقاً لمبادئ باريس لعام 1993م)، إنما يتبدى بحرصها على أن تكون جزءاً من الجهد الوطني العام (أفراداً ومجتمعاً ومؤسسات)، في توفير أسباب ومستلزمات إنجاح هذا العرس الكروي العالمي على نهج حقوق الإنسان وذلك من خلال:

- رصد أية تجاوزات محتملة لحقوق الإنسان لجمهور المونديال وتبصيره من خلال آليات التوعية المتاحة بآلية الإبلاغ عنها عن طريق (الخط الساخن)، أو أي وسيلة أخرى واستعدادها وجهوزيتها للانتصاف لحقوقه بالتعاون مع الجهات المعنية.

- إيصال رسائل توعية مفادها احترام الدولة لحالة التنوع الثقافي لجمهور المونديال في إطار حرصها على تكريس قيم السلم الاجتماعي واحترام وقبول الآخر، وما ينتظره المجتمع القطري بالمقابل من هذا الجمهور من مراعاة لقيمه وعاداته وذلك عملاً بمقوله سمو أمير البلاد المفدى (حفظه الله ورعاه) البليغة والموجزة والعميقة (الجميع مرحب به في مقابل احترام ثقافتنا).

وفيما يخص التساؤل الثالث:

فإن اهتمام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (بالرياضة والأحداث الرياضية) ومقاربتها بحقوق الإنسان لن يقف عند انجاز (حدث المونديال)، وذلك عملاً بما ورد في شعار المنتدى من أن (الحق في الرياضة) هو ثقافة وطنية، واتساقاً مع اهتمام الدولة (بالرياضة) ممثلاً بوزارة الرياضة والشباب واللجنة الأولمبية الوطنية والهيئة العليا للمشاريع والارث، وتكريس يوم للرياضة يجري الاحتفال به سنوياً، رسمياً وشعبياً.

وفي هذا السياق فإن ثمة تصور لدى اللجنة لتفعيل هذه الرؤية في إطار منظومة تدابير تقوم على نهج متعدد الأطراف والأبعاد (قانونية، وحقوقية، وأمنية، واجتماعية، وثقافية، وصحية)، حيث يمكن أن تشتمل على حزمة من المشروعات والمبادرات من بينها:

1. توظيف آليات التثقيف والتدريب في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للتوعية بالحقوق في الرياضة، ومقاربة حقوق الإنسان في الأنشطة الرياضية في صفوف الشباب والاطراف الرياضية في دولة قطر (اللجنة الأولمبية، النوادي الرياضية، ومراكز الشباب) وذلك في خططها المستقبلية لمرحلة ما بعد المونديال.
2. تعميق الفهم الأكاديمي بالأطر القانونية المنظمة للأنشطة الرياضية بوصف ذلك مجالاً لنشوء علاقات قانونية متعددة الجوانب (مدنية، جنائية، تجارية) ذات صلة وبضمنها ما يتعلق بقانون حقوق الإنسان، بعبارة أخرى دراسة إمكانيات إرساء نظرية عامة للقانون للرياضي، مع ملائمة تخصيص مساق أكاديمي لها في الجامعات القطرية.
3. دمج (الحق في الرياضة) ضمن مقررات حقوق الإنسان في الكليات المدنية والعسكرية، وخطط نشر ثقافة حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية ومقاربة (هذا الحق) بمقررات التدريب البدني والأنشطة الرياضية في كليات ومعاهد التأهيل والتدريب الأمنية والعسكرية.
4. مقارنة مفهوم (الحق في الرياضة) والقيم والمبادئ الواردة في قرارات مجلس حقوق الإنسان والميثاق الأولمبي ذات الصلة، في السياسات العامة المتعلقة بالتنمية البشرية بوصفها أحد الركائز الحيوية للتنمية المستدامة، وكذا في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالشباب والصحة.
5. مقارنة هذه المسألة في الجهود المبذولة وطنياً على صعيد تفعيل الدبلوماسية الثقافية لجهة أن (الرياضة) باتت وسيلة حيوية للتقارب وتعزيز التفاهم بين الشعوب والثقافات وإرساء قيم التسامح واحترام الآخر.
6. الاهتمام بتمكين (الأشخاص ذوي الإعاقة) من التمتع (بالحق في الرياضة)، وتيسير وصولهم إلى الخدمات والمنشآت الرياضية، بما في ذلك تمكين المكفوفين من متابعة البطولات الرياضية.
7. استقطاب دعم مجتمع الأعمال لعموم السياسات والمشروعات الرامية لتمكين الناشئة والشباب من التمتع (بالحق في الرياضة) وتيسير الوصول إلى الخدمات والمنشآت الرياضية وذلك في إطار (المسؤولية الاجتماعية للشركات).
8. استثمار ما سيرشح عنه حدث المونديال من خبرات ودروس تتعلق بإدارة أوضاع المونديال سواء في إطار الاستعدادات للحدث أو أثناءه أو ما بعده (أمنياً، واجتماعياً، وقانونياً، وثقافياً، وصحياً) بوصف ذلك أثراً وطنياً ثرياً وغنياً ومصدر الهام يمكن أن

تستفيد منه المنطقة والعالم في مناسبات دولية من هذا القبيل، وذلك من خلال إعادة صياغة هذه الخبرات والدروس قي إطار مدونة (مبادئ توجيهية تحكم التعامل مع (الأحداث الرياضية) على نهج حقوق الإنسان) بالتنسيق ما بين اللجنة والجهات المعنية على الصعيد المحلي والدولي، بما في ذلك الهيئة العليا للمشاريع والارث، والفيفا واللجنة الاولمبية الدولية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

السيدات والسادة الحضور الكرام

وختاماً أمل أن تكون هذه الورقة قد استوفت الإجابة على أهم التساؤلات التي تتعلق بهذا المنتدى، شاكرين لكم حسن استماعكم وجدية مشاركتكم، مؤكداً أن مونديال قطر 2022 سيظل احتفالاً بالإنسانية وثقافة جامعة للسلام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....



MINISTRY OF SPORTS AND YOUTH
STATE OF QATAR

بطولة كأس العالم لكرة القدم – فيفا قطر ٢٠٢٢ .. رؤية للحدث في إطار الاهتمام الوطني بالرياضة والقوة الناعمة القطرية.

الدكتور محمد إسماعيل فرج الأنصاري

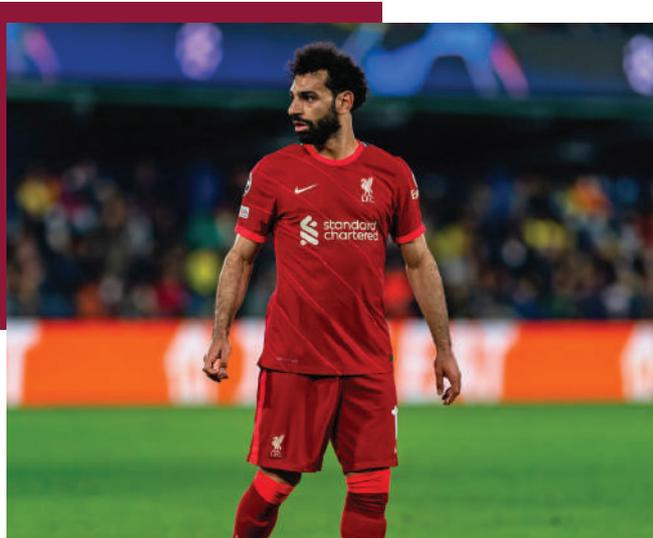
الدكتور محمد إسماعيل فرج الأنصاري حاصل على الدكتوراة من جامعة جورج ميسن *George Mason* الأمريكية في مجال التطوير والتعلم المؤسسي. على مدى السنوات الماضية عزز معارفه ومهاراته بمجموعة من الشهادات المهنية من جامعات هارفارد ومعهد MIT وغيرها في مجال الاستراتيجيات والقيادة. مهتم بعدد من الموضوعات أهمها الثقافة المؤسسية والاقتصاد المعرفي وإدارة الابتكار..

شغل عدد من الأدوار القيادية في القطاع الحكومي وفي شركة بروة العقارية والإمّياز الكويتية وجامعة عمّان العربية وله خبرة تفوق ٢٥ عاماً. عمل على بناء الاستراتيجيات الوطنية لعدد من المؤسسات الحكومية. كما يقدم الدكتور ورش العمل في مجالات القيادة والاستراتيجية وغيرها. ويعمل حالياً مستشاراً لوزير الرياضة والشباب للشؤون الاستراتيجية..



مونديال قطر 2022 "رؤية للحدث في إطار الاهتمام الوطني بالرياضة والقوة الناعمة القطرية"

محمد صلاح، لالا لا .. لالا لا ..
إن كان "هو" مناسباً بما يكفي لك، فهو
مناسباً بما يكفي لي
إذا أحرز أهدافاً أخرى قليلة، فسأصبح مسلماً
أيضاً ..
الجلوس في المسجد ..
هناك أريد أن أكون ..



القدرة على جذب وإستمالة الآخرين نحو ما يمثله
الشخص من قيم أو أفكار أو ميول عن طريق
الحضور الفاعل

ينشأ عن ذلك إعجاب الآخرين بقيم وثقافة الشخص
وتقديرهم لها أو على الأقل تفهمهم وألفتهم
وتقبلهم لها

القوة الناعمة لدولة قطر

تمثلت في قدرة دولة قطر على

اكتساب شعور التقدير والإعجاب في نفوس الشعوب الأخرى واستحقاق المصداقية وثقة صانعي السياسات والقرار السياسي في المنطقة والعالم وذلك عن طريق حضورها الفاعل في مختلف الميادين وإحداث الفرق الإيجابي في حياة الناس



تعد دولة قطر من أكثر الدول قدرة على خلق القوة الناعمة إذا ما قيس ذلك نسبة لحجمها الجغرافي والديموغرافي

القوة الناعمة لدولة قطر

الفاعلية الإعلامية

الفاعلية الثقافية

الفاعلية الرياضية

الفاعلية السياسية

الفاعلية الإقتصادية



حضرة صاحب السمو الشيخ
تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى

لقد تحولت قطر من دولة بالكاد يُعرف البعض موقعها على الخريطة إلى فاعل رئيس على مستوى العالم في

- ◀ السياسة
- ◀ والإقتصاد
- ◀ والإعلام
- ◀ والثقافة
- ◀ والرياضة

استضافة كأس العالم لم يوّد القوة الناعمة القطرية ولكن القوة
الناعمة القطرية هي ما أهل قطر للفوز بالاستضافة



الاهتمام بالرياضة كخيار استراتيجي لدولة قطر ليس موقوفا على
استضافة كأس العالم



القصة أكبر من مجرد رغبة دولة صغيرة بأن يكون لها صوت في العالم



دولة قطر لم تسيس الرياضة وإنما استثمرتها تنمويا

"هذا الحدث سيغير
الصورة النمطية عن
الشرق الأوسط، ويخلق
بيئة للتفاعل الإيجابي بين
دول المنطقة والعالم"

سعادة الشيخ/ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني،
وزير خارجية دولة قطر



من هنا بدأت القصة ..

"سبق أن ذكرنا في عام ٢٠١٠ أن مونديال قطر بطولة لكل العرب، وأقول اليوم باسم كل العرب، نرحب بالعالم في قطر ٢٠٢٢"

حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى



ماذا حققت دولة قطر على هذا الصعيد



- ◀ يعد الحدث المونديالي فرصة للدولة وللمجتمع القطري من أجل التأكيد على طموح الشعب القطري في بناء مجتمع إنساني مسالم ومتعاون ومنفتح ..
- ◀ المونديال ليس هدفا بذاته لدولة قطر وإنما هو محطة هامة في مسيرة التنمية التي تتبناها دولة قطر في الداخل وفي المنطقة بل وفي العالم
- ◀ سوف تستمر دولة قطر في استثمار إمكاناتها على كافة الميادين من أجل عالم أفضل تسوده التفاهات والتعاون ..
- ◀ سوف يحذو حذوها دول أخرى وقطر تفتح ذراعيها للجميع للإنضمام وعلى استعداد للمشاركة برؤيتها التنموية ولتقديم خبراتها في هذا المجال

السيدة إشراق بن الزين

مسؤولة حقوق الإنسان - مركز الأمم المتحدة
للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب
غرب آسيا والمنطقة العربية



حقوق الإنسان في الرياضة والأحداث الرياضية..
المغزى والتعبيرات؛ مقارنة أممية.

قاضية وتعمل حاليا مسؤولة حقوق الانسان بمركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية. عملت ببرنامج التعاون الفني بالمفوضية السامية لحقوق الانسان- المملكة العربية السعودية ٢٠١٩. وقبل انتقالها الى مفوضية الأمم المتحدة السامية عملت بهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين ٢٠١٨. عملت بالمفوضية السامية لحقوق الانسان، مكتب تونس من ٢٠١٣-٢٠١٧ كمسؤول وطني لحقوق الانسان. عملت ايضا كخبيرة في مجال حقوق الانسان وسيادة القانون ببرنامج الأمم المتحدة بالسودان ٢٠١٧. تحمل شهادة الاستاذية في الحقوق من كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس ١٩٩٩، ومتحصلة على درجة الماجستير في حقوق الملكية الفكرية من كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس ٢٠٠١، ومتحصلة على شهادة التخرج وختم الدروس من المعهد الأعلى للقضاء بتونس ٢٠٠٢ ومتحصلة على ماجستير في حقوق الملكية الفكرية من جامعة اوساكا باليابان ٢٠٠٩. عملت قاضية في تونس لمدة ١١ سنة من ٢٠٠٢-٢٠١٣. مدربة معتمدة لدى اللجنة الدولية للصليب الاحمر في مجال القانون الدولي الانسان حيث شاركت في تنفيذ العديد من الدورات على المستوى الوطني والاقليمي في مجال حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني ولها العديد من المقالات والمنشورات في مجال حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني.

حقوق الإنسان في الرياضة والأحداث الرياضية: مقاربة أممية

المعايير الدولية ذات العلاقة بالرياضة وحقوق الإنسان

المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان:

- المادة ٣١ من اتفاقية حقوق الطفل
- المادتان ١ و٣٠ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- المادتان ١٠(ز) و١٣(ج) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- الميثاق الأولمبي الرياضي لحقوق الإنسان
- ميثاق اليونسكو الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة
- الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة
- قرار الجمعية العامة: حول الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام
- قرار مجلس حقوق الإنسان حول: تعزيز حقوق الإنسان من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى
- الرياضة وأهداف التنمية المستدامة

- حددت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن الرياضة حق من حقوق الإنسان.

- يحق للجميع ممارسة الرياضة دون أي تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو التوجه الجنسي أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو

- الملكية أو المولد أو أي وضع آخر
- تُعتبر الرياضة مهمة في تعزيز حقوق الإنسان وإدماج الجميع
- من خلال الرياضة يتعلم الناس القيم التي تتقاطع مع الكونية والعالمية
- يمكن للرياضة أن تنقل بسهولة العديد من القيم الإيجابية، مثل الإنصاف المساواة والانضباط والإدماج والمثابرة والاحترام
- ترتبط الرياضة ارتباطًا وثيقًا بتعريف العديد من حقوق الإنسان، مثل الحق في التعليم، الحق في الثقافة، الحق في الصحة والرفاهية وكذلك الحق في المشاركة السياسية.
- تؤثر الرياضة بمختلف أنواعها على حقوق الإنسان لان ممارستها يشجع على اندماج الأشخاص من ثقافات وخلفيات مختلفة وذوي الإعاقات الجسدية، ويساعد أيضًا على تعزيز المساواة بين الجنسين.
- تعتبر الرياضة وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام، وتعزيز تعليم الأطفال والشباب، والوقاية من الأمراض بما في ذلك الوقاية من تعاطي المخدرات، تمكين الفتيات والنساء، تعزيز دمج ورفاه الأشخاص ذوي الإعاقة، تسهيل الإدماج الاجتماعي، منع النزاعات وبناء السلام

اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة ٣٠)

تلتزم الدول بتمكين لأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة، على قدم المساواة مع آخرين، في أنشطة الترفيه والتسلية والرياضة وذلك ب:

(أ) تشجيع وتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى أقصى حد ممكن، في الأنشطة الرياضية العامة على جميع المستويات

(ب) ضمان إتاحة الفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة لتنظيم الأنشطة الرياضية والترفيهية الخاصة بالإعاقة وتطويرها والمشاركة فيها

(ج) ضمان دخول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الأماكن الرياضية والترفيهية والسياحية

(د) ضمان إتاحة الفرصة للأطفال ذوي الإعاقة للمشاركة على قدم المساواة مع الأطفال الآخرين في أنشطة اللعب والترفيه والتسلية والرياضة

اتفاقية سيداو

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل لها حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:

(ز) التساوي في فرص المشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية المادة ١٠ الحق في الاشتراك في الأنشطة الترويحية والألعاب

الميثاق الأولمبي الرياضي لحقوق الإنسان

• أصبح الميثاق الأولمبي الحالي نافذاً منذ ٢٠٢٠ ويضم (٦١) قاعدة ويتم تجديده وتحديثه وتعديله

• لذلك يتم دعوة الدول إلى التعاون لاستخدام الرياضة كأداة لتعزيز حقوق الإنسان والتنمية والسلام والحوار والمصالحة.

• تلعب الرياضة دورًا مهمًا في المجتمع الرياضي وفي تعزيز حقوق الإنسان بشكل كبير

• يمكن من خلال الرياضة توحيد الرياضيين عبر الحدود والحد من الانقسامات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وذلك من خلال عدم التمييز والشمولية والمشاركة المتساوية

• يمكن للرياضة أن تتحدى القوالب النمطية مما يساعد على كسر الحواجز في المجتمع ودفع التقدم في القضايا الأساسية للتمتع بحقوق الإنسان

المعايير الدولية للرياضة وحقوق الإنسان

اتفاقية حقوق الطفل

المادة ٣١

١. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ، ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفي الفنون.

٢. تحترم الدول الأطراف وتعزز حق الطفل في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والفنية وتشجع على توفير فرص ملائمة ومتساوية للنشاط الثقافي والفني والاستجمامي وأنشطة أوقات الفراغ.

المادي للإنسانية ويشتمل على الألعاب البدنية وأنشطة الترويح والرقص والألعاب والرياضات المنظمة والعفوية والتنافسية والتقليدية والتابعة للسكان الأصليين

- تعزيز التضامن والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب وتعزيز احترام نزاهة كل إنسان وكرامته

- ممارسة التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة حق أساسي للجميع : نساء وفتيات وأطفال والمتقدمين في السن والمعوقين والسكان الأصليين

- يجب أن تتوفر لكل إنسان إمكانية الوصول في مجال التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة إلى مستوى الأداء الذي يتناسب مع قدراته واهتمامه

- يجب تخصيص الموارد لممارسة التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة دون تمييز وذلك من أجل التغلب على الاستبعاد الذي تعانيه الجماعات المستضعفة أو المهمشة

- يجب ضمان السلامة وإدارة المخاطر لتوفير الجودة

- يجب أن تكون حماية وتعزيز النزاهة والقيم الأخلاقية للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة مسؤولية الجميع

- التعاون الدولي شرط لازم لتوسيع نطاق التربية البدنية وأشكال النشاط البدني والرياضة وزيادة تأثيرها

كل اربع سنوات تقريبا

- ينص الميثاق الأولمبي على أن: "ممارسة الرياضة حق من حقوق الإنسان، حيث يجب أن يتمتع كل فرد بإمكانية ممارسة الرياضة، دون تمييز وبالروح الأولمبية، ويتطلب هذا الأمر التفاهم المتبادل بروح الصداقة والتضامن واللعب النظيف"

ميثاق اليونسكو الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة

- "ممارسة التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة هي حق أساسي للجميع" المادة الأولى.

- لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيًا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر
- يحق للجميع الاستمتاع بالرياضة دون تمييز من أي نوع

- ممارسة الرياضة يجب أن تكون شاملة وقابلة للتكيف وأمنة لجميع الأعمار

- أهمية الحفاظ على الألعاب والرقصات والرياضات التقليدية والمحلية للتعبير عن التراث الثقافي الغني للعالم.

- ضرورة مشاركة أصحاب المصلحة والتعاون الدولي أهمية المشاركة والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويؤكد على الحاجة إلى البحث والتدريب المناسب والمساحات الآمنة.

- التنوع الثقافي في مجال التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة هو جزء من التراث غير

نفعها على الارتقاء بالصحة وتنمية الأبدان بل يشمل كذلك اكتساب القيم اللازمة للترابط الاجتماعي والحوار بين الثقافات

قرار الجمعية العامة: الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام

- تدعو الحكومات والأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المتصلة بالرياضة إلى القيام بما يلي:
- تعزيز دور الرياضة والتربية البدنية من أجل الجميع في إطار تدعيم برامجها وسياساتها الإنمائية، والنهوض بالوعي الصحي وإذكاء روح الإنجاز وتنشيط التواصل بين الثقافات، وترسيخ قيم الجماعة
- إدراج الرياضة والتربية البدنية كأداة تساهم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.
- العمل في إطار جماعي حتى تتمكن الرياضة والتربية البدنية من تهيئة الفرص للتضامن والتعاون من أجل نشر ثقافة السلام وتعزيز المساواة الاجتماعية والجنسانية ومن أجل الدعوة إلى الحوار والتواؤم
- الاعتراف بإسهام الرياضة والتربية البدنية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع إقامة وترميم البنية التحتية للرياضة

قرار اتخذته الجمعية العامة: الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام

الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة باريس، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

- تشير الاتفاقية إلى الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان
- وتضع في اعتبارها القرار الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الرياضة كوسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام، ولا سيما الفقرة ٧ من هذا القرار
- ينبغي أن تؤدي الرياضة دوراً هاماً في حماية الصحة، وفي التربية الأخلاقية والثقافية والبدنية، وفي تعزيز التفاهم والسلام على الصعيد الدولي
- ضرورة تشجيع وتنسيق التعاون الدولي في سبيل القضاء على تعاطي المنشطات في مجال الرياضة

قرار الجمعية العامة: الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام ٢٠٠٣

- تعتبر الرياضة والتربية البدنية وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام
- تعترف بالدور الرئيسي للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والوكالات المتخصصة الأخرى في تعزيز التنمية البشرية عن طريق الرياضة والتربية البدنية من خلال برامجها القطرية
- أن الرياضة والتربية البدنية تتعرضان في الكثير من البلدان إلى تهميش متزايد في نظم التعليم رغم أنهما أداة هامة لا يقتصر

- الصلة بين الرياضة والنماء النفسي والترابط بين تحقيق الهدف ٣ وتعزيز الجوانب الأخرى للاستدامة.
- المشاركة في الرياضة في المدارس الابتدائية والثانوية تيسر التدريب على مهارات الحياة وتكون بمثابة عامل وقائي من الأحداث المسببة للصدمة من قبيل النزاع الأهلي، والعنف المجتمعي، وزواج القاصرات القسري المبكر.
- عندما يتحسن إحساس الفتيات والفتيان ويتقنون مجموعة من مهارات الحياة من خلال الرياضة، تزيد احتمالات نجاحهم في المدرسة (الهدفان ٤ و ٥ من أهداف التنمية المستدامة).
- عندما يشعر المواطنون بالسلامة ويكتسبون مهارات القيادة وتسوية النزاعات من خلال الرياضة، تزيد احتمالات إمكانية مساهمتهم في مكان العمل والانخراط في الابتكار والنمو الاقتصادي (الهدفان ٨ و ٩ من أهداف التنمية المستدامة).
- ومع زيادة ثقة الأفراد بأنفسهم وثقة المجتمعات المحلية بأنفسها في معالجة شواغل العدل الاجتماعي، فإنهم قد يتوخون سبلاً جديدة لمعالجة أوجه انعدام المساواة المستمرة (الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة).

- تدعو الحكومات والهيئات الرياضية الدولية إلى مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى بناء القدرات في مجال الرياضة والتربية البدنية
- تشجع الأمم المتحدة على تكوين شراكات استراتيجية مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المنخرطين في مجال الرياضة، ومن بينهم المنظمات الرياضية، والجمعيات الرياضية، والقطاع الخاص، للمساعدة في تنفيذ برامج الرياضة من أجل التنمية

الرياضة وأهداف التنمية المستدامة : تعزيز الرياضة لتنمية الإنسان وسلامته

- ترتبط أهداف التنمية المستدامة القابلة للتأثر بالرياضة باعتبارها مكون أساسي من مكونات التغيير حيث يمكن تسخير الرياضة لتعزيز حقوق الإنسان والتمكين.
- الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة ينص على : "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالسلامة في جميع الأعمار".

اليوم الأول ١٢ سبتمبر ٢٠٢٢

أوراق عمل المشاركين في الجلسة الثانية بعنوان

"مؤسسات إنفاذ القانون واحترام حقوق الإنسان
في سياق ضبط السلوك الفردي والجماعي خلال
بطولة كأس العالم لكرة القدم - فيفا قطر ٢٠٢٢
(رؤية أمنية واجتماعية وقانونية)"

رئيس الجلسة: السيدة / ندى جاسم العبد
الجبار مساعد مدير مركز الدراسات القانونية
والقضائية - وزارة العدل



احترام وحماية حقوق الإنسان في سياق مهام الضبط الإداري
لهيئة الشرطة في حفظ النظام العام وأمن الملاعب خلال
بطولة كأس العالم لكرة القدم – فيفا قطر ٢٠٢٢.

النقيب د. / عبد اللطيف حسين العلي

رئيس قسم الخدمات الإنسانية والاجتماعية – إدارة حقوق
الإنسان / وزارة الداخلية

المؤهلات الأكاديمية:

دكتوراه القانون الدولي العام.

ماجستير القانون الدستوري والمؤسسات السياسية.

بكالوريوس القانون وعلوم الشرطة.

الخبرات العملية:

رئيس قسم الخدمات الإنسانية والاجتماعية بإدارة حقوق الإنسان – وزارة الداخلية.

٢٠١٦/٠٩م – حتى الآن

مساعد أمين سر لجنة شؤون اللاجئين السياسيين.

٢٠١٨/٠١م – حتى الآن

محاضر في مادة القانون الدولي لحقوق الإنسان ومادة المنظمات الدولية بكلية
الشرطة.

محاضر ومدرب إقليمي في مجال القانون الدولي الإنساني.

للمحافظة على النظام العام وأمن الملاعب خلال
مونديال كأس العالم.

مقدمة

أضحت (حقوق الإنسان) في دولة قطر خياراً استراتيجياً
ثابتاً مُوجَّهاً لحركة الدولة والمجتمع كما بات الوعي
بضرورة احترامها وتوفير الضمانات اللازمة لإعمالها جزءاً
لا يتجزأ من مُتطلبات أن يكون مونديال كأس العالم
قطر ٢٠٢٢م تجربة رائدة وتعكس الإرادة السياسية
لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دولة قطر بما يُواكب
الاهتمام الدولي والإقليمي بحقوق الإنسان.

ومن مُنطلق إشاعة الوعي بضرورة مُقاربة حقوق
الإنسان في عمل مُؤسسات إنفاذ القانون وذلك في إطار
الأداء الوطني الذي يُبذل في توفير أسباب ومُقومات
إنجاح كأس العالم وضمن تنظيم بطولة حضارية وآمنة،
تقوم إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية بتقديم هذه
الورقة تحت عنوان (احترام وحماية حقوق الإنسان في
سياق مهام الضبط الإداري لهيئة الشرطة في حفظ
النظام العام وأمن الملاعب خلال مونديال كأس العالم)
للمنتدى الوطني الذي تُقيمه اللجنة الوطنية لحقوق
الإنسان حول (دور مؤسسات إنفاذ القانون في حماية
حقوق الإنسان أثناء مونديال كأس العالم - قطر ٢٠٢٢م)
وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية.

حيث تستهدف هذه الورقة التبصير بالجوانب الأساسية
لأداء وزارة الداخلية وعمل مُؤسسات إنفاذ القانون في
إطارها لضمان وحفظ النظام العام وأمن الملاعب خلال
المونديال وذلك في سياق احترام حقوق الإنسان لجمهور
البطولة، وبما يُعزّز الجهد الوطني الشامل الذي يُبذل
لتوفير أسباب ومقومات إنجاح هذا العرس الكروي وضمن
بطولة آمنة وحضارية.
ولعلّ من أهم الجوانب الأساسية لعمل وزارة الداخلية هو
(الجانب الأمني) والذي يجد تعبيره في الإجراءات الخاصة

ورقة عمل مقدمة من قبل إدارة حقوق
الإنسان بوزارة الداخلية
إلى المنتدى الوطني الذي تقيمه اللجنة
الوطنية لحقوق الإنسان حول
دور مؤسسات إنفاذ القانون في حماية حقوق
الإنسان أثناء مونديال كأس العالم - قطر
٢٠٢٢
وتحت شعار (الحق في الرياضة وكأس العالم
- قطر ٢٠٢٢.. ثقافة وطنية ولغة سلام
وتفاهم عالمية)

هيكل الورقة

مقدمة

الإطار المرجعي

أولاً: هدف الورقة.

ثانياً: نطاق الورقة.

ثالثاً: أهمية الورقة.

رابعاً: التساؤلات المركزية للورقة.

خامساً: منهجية إعداد الورقة.

سادساً: محتويات الورقة.

المحور التمهيدي: احترام وحماية حقوق
الإنسان في سياق مهام الضبط الإداري لهيئة
الشرطة في حفظ النظام العام .
المحور الأول: مدخل مفاهيمي حول فكرة
(الضبط الإداري) و(النظام العام).

المحور الثاني: التدابير الاستثنائية للمحافظة
على النظام العام وأمن الملاعب خلال مونديال
كأس العالم .
أولاً: وضع المسألة في الأدوات التشريعية
الخاصة بوزارة الداخلية.
ثانياً: الضوابط التي تحكم وظائف الشرطة في
مجال الضبط الإداري.
ثالثاً: المعايير التي تحكم التدابير الاستثنائية

ثانياً: النطاق الموضوعي للورقة.

لا تقتصر هذه الورقة على إيضاح واقع احترام حقوق الإنسان في عمل مؤسسات إنفاذ القانون في إطار مهام الضبط الإداري لهيئة الشرطة لضمان وحفظ النظام العام وأمن الملاعب خلال البطولة، وإنما تتعدى ذلك إلى تأصيل فكرة الضبط الإداري والنظام العام وبحث المسألة في الأدوات التشريعية الخاصة بوزارة الداخلية، فضلاً عن المعايير التي تحكم التدابير الاستثنائية للمحافظة على النظام العام وأمن الملاعب خلال مونديال كأس العالم.

ثالثاً: أهمية الورقة.

تكتسب الورقة أهميتها للاعتبارات التالية: كونها تُقدّم لأول مُنتدى وطني حول دور مؤسسات إنفاذ القانون في حماية حقوق الإنسان أثناء مونديال كأس العالم.

ولأنّ نشر ثقافة حقوق الإنسان في الأوساط الأمنية إنما يشكل أحد الضمانات المهمة لإعمال مبادئ وقيم حقوق الإنسان قدر صلتها بقضايا الأمن والحفاظ على النظام العام وعمل الموظفين المُكلفين بإنفاذ القانون أثناء مونديال كأس العالم.

رابعاً: تساؤلات الورقة.

التساؤل الأول: ما هو مفهوم (الضبط الإداري) وما هي الضوابط التي تحكم وظائف الشرطة في مجال الضبط الإداري؟

التساؤل الثاني: ما هو دور مؤسسات إنفاذ القانون (هيئة الشرطة) في حفظ النظام العام وأمن الملاعب؟

التساؤل الثالث: ما هي المعايير التي تحكم التدابير الاستثنائية للمحافظة على النظام العام وأمن الملاعب خلال مونديال كأس العالم؟

خامساً: منهجية إعداد الورقة.

اعتمدت الورقة على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة الموضوع (محل البحث)، وذلك استناداً لما هو نافذ من أدوات تشريعية خاصة بوزارة الداخلية، فضلاً عن دراسات ذات صلة بالضبط الإداري والنظام العام.

بحفظ النظام العام بما في ذلك منع الجريمة قبل وقوعها وضمان حماية ساحة القانون وذلك في إطار إجراءات الضبط الإداري التي تفرض قيوداً على الحريات الفردية والجماعية وفقاً للشروط والكيفية التي يُحددها القانون.

وهنا لا بُدّ من الإشارة إلى أن الأدوات التشريعية لوزارة الداخلية التي تحكم أداء أعضاء قوة الشرطة في إطار إجراءات الضبط الإداري (بما في ذلك الإجراءات المُتعلّقة بأمن الملاعب والتي تندرج ضمن اختصاص قسم أمن الملاعب بإدارة أمن المنشآت والهيئات) تتوافق إلى حد كبير مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان حيث أن فكرة الضبط الإداري من حيث الجوهر تأخذ صورة من صور تدخّل السلطات الإدارية بقصد فرض قيود على الحريات الفردية والحريات العامة بغيّة الحفاظ على النظام العام.

وفي هذا الإطار، تسعى هذه الورقة إلى إيضاح واقع احترام حقوق الإنسان في عمل مؤسسات إنفاذ القانون في إطار مهام الضبط الإداري لهيئة الشرطة لضمان وحفظ النظام العام وأمن الملاعب خلال المونديال، كما تسعى الورقة إلى تأصيل فكرة الضبط الإداري والنظام العام وبحث المسألة في الأدوات التشريعية الخاصة بوزارة الداخلية، فضلاً عن المعايير التي تحكم التدابير الاستثنائية للمحافظة على النظام العام وأمن الملاعب خلال مونديال كأس العالم.

الإطار المرجعي**أولاً: هدف الورقة.**

يتمثل هدف الورقة في التبصير بالجوانب الأساسية لأداء وزارة الداخلية وعمل مؤسسات إنفاذ القانون في إطارها لضمان وحفظ النظام العام وأمن الملاعب خلال المونديال وذلك في سياق احترام حقوق الإنسان لجمهور البطولة.

سادساً: محتويات الورقة.

تحاول الورقة الإجابة على التساؤلات وجوانب أساسية أخرى للمسألة وذلك في إطار المحاور التالية: المحور التمهيدي: احترام وحماية حقوق الإنسان في سياق مهام الضبط الإداري لهيئة الشرطة في حفظ النظام العام.

المحور التمهيدي: احترام وحماية حقوق الإنسان في سياق مهام الضبط الإداري لهيئة الشرطة في حفظ النظام العام

لأجل فهم دور (هيئة الشرطة) بوصفها مؤسسة لإنفاذ القانون، فإنه لا بدّ من الوقوف على دور (هيئة الشرطة) في المحافظة على النظام العام في إطار مهام الضبط الإداري.

وهو ما يدعوننا إلى استجلاء مفهوم (الضبط الإداري) وعلاقته بفكرة (النظام العام) الذي يُعد الحفاظ عليه جوهر الرسالة الشرطية المعاصرة.

وليكن مفتاح بحث هذه المسألة والاستدلال عليها من خلال ما ورد من تحديد لاختصاصات قوة الشرطة القطرية (كنموذج لمهام المؤسسة الأمنية)، حيث تنص المادة (٥) من قانون قوة الشرطة رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٣م الملغي، والتي يستمر العمل بموجبها وفقاً للمادة (٣) من المرسوم بقانون رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٦م بإصدار قانون الخدمة العسكرية، على الآتي:

(تختص قوة الشرطة بالمحافظة على الأمن العام والنظام العام والآداب العامة وحماية الأرواح والأعراض والأموال ومنع الجرائم وضبطها والتحقيق فيها وكفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين في جميع المجالات وتنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات).

وعلى ضوء ذلك فإن مهام هيئة الشرطة إنما

تستهدف تحقيق ما يلي:

- حفظ النظام العام.
- مكافحة الجريمة.
- حماية ساحة القانون (ضمان تنفيذ موجبته).

فما هو يا ترى مفهوم (الضبط الإداري) وما هي عناصر (النظام العام)، وأين تكمن العلاقة ما بين المفهومين، وما هو دور مؤسسات إنفاذ القانون (هيئة الشرطة) في حفظ النظام العام وأمن الملاعب خلال مونديال كأس العالم في سياق هذه العلاقة، ومن ثمّ وذلك (جوهر غاية البحث هنا) ما هي معايير احترام حقوق الإنسان التي تحكم الأداء الأمني في هذا المجال، وهو ما سيكون محل البحث في هذه الورقة.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي حول فكرة (الضبط الإداري) و(النظام العام)

يقصد بمصطلح (الضبط) تنظيم الدولة بطريقة وقائية لضمان سلامة وأمن المجتمع، فنظام الضبط في معناه العام هو تنظيم وقائي وهو بذلك يختلف عن النظام القانوني الذي لا يتدخل إلا لمُحاسبة الأفراد عمّا يقع منهم من جرائم ومُخالفات.

وبناءً على ما تقدّم فقد جرى تداول العديد من التعريفات بشأن الضبط الإداري في فقه القانون الإداري التي تصب في هذا الاتجاه، ومنها على سبيل المثال:

إنّ الضبط الإداري: إنّما يتمثل بمجموع الإجراءات والأوامر والقرارات التي تتخذها السلطة المختصة بالضبط من أجل المحافظة على النظام العام في المجتمع

وأنه (مجموعة القواعد التي تفرضها سلطة عامة على الأفراد بغيرية تنظيم حرياتهم العامة أو بمُناسبة مُمارستهم لنشاط مُعيّن بقصد صيانة النظام العام في المجتمع).

ويُعرّفه آخرون بأنه (حق الإدارة في أن تفرض قيوداً تحدُّ بها من حرياتهم بقصد حماية النظام العام).

مما تقدم يمكن أن نخلص إلى المدركات التالية بشأن ماهية أو مفهوم (الضبط الإداري): إنَّ الإدارة تباشر سلطة الضبط الإداري للمحافظة على النظام العام عبر ما تمتلكه من حق (أو صلاحيات) إصدار اللوائح التنظيمية والقرارات الفردية والتنفيذ الجبري لما تُصدره من قرارات ولوائح حيث تتخذ هذه المهام الإدارية مظاهر مختلفة في تقييدها للنشاط الفردي من بينها (حظر هذا النشاط، أو إخطار السلطات العامة مقدماً لغرض ممارسته).

إنَّ الضبط الإداري في التحليل النهائي يستهدف حماية المجتمع من التهديدات التي من شأنها إضعاف النظام العام أو تقويضه، وذلك بمنع الانتهاكات قبل وقوعها أو وقفها أو منع استمرارها إن وقعت.

وهو ما يُفسَّر أن منع الجريمة قبل وقوعها من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية التحوُّطية والاحترازية التي تُقلل من فرص ارتكابها، إنَّما يقع ضمن مهام الضبط الإداري لهيئة الشرطة.

المحور الثاني: التدابير الاستثنائية للمحافظة على النظام العام وأمن الملاعب خلال مونديال كأس العالم

أولاً: وضع المسألة في الأدوات التشريعية الخاصة بوزارة الداخلية

التأكيد على مبدأي اللزوم والتناسب: نصَّت المادة (٦) من قانون قوة الشرطة رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٣م الملغي، والتي يستمر العمل بمُوجبها وفقاً للمادة (٣) من المرسوم بقانون رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٦م بإصدار قانون الخدمة العسكرية، على ما يلي:

(لرجال الشرطة استعمال القوة دون استعمال السلاح وذلك بالقدر اللازم لتنفيذ واجباتهم بشرط أن تكون القوة هي الوسيلة الوحيدة لذلك).

الضرورة والتدرج في استخدام السلاح الناري: الضرورة: حصرت المادة (٧) من قانون قوة الشرطة الملغي، والتي يستمر العمل بمُوجبها وفقاً للمادة (٣) من المرسوم بقانون رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٦م أنف

وتندرج ضمن فكرة (الضبط الإداري) الإجراءات التي تفرض قيوداً على الحريات العامة والحريات الفردية بغية الحفاظ على النظام العام، وتتوزع على نمطين من الإجراءات: ١- الإجراءات التي تندرج ضمن سلطة (هيئة الشرطة) في منع وقوع الجريمة تحقيقاً لأهدافها في المحافظة على أرواح الأفراد وممتلكاتهم وتوطيد الاستقرار، وهي إجراءات ذات طابع وقائي تحرُّري تحوُّطي من شأنها التقليل من فرص ارتكاب الجرائم المختلفة حيث تُؤكِّد الشرطة من خلالها حضورها ويقظتها ومكنتها في التصدي للجريمة على اختلافها.

٢- الإجراءات التي تُمارسها (قوة الشرطة) ضمن الصلاحيات الممنوحة لها بموجب القانون، وتشمل ما يلي:

- الإجراءات التي تقع ضمن سلطات منح أو منع التراخيص المتعلقة بإجازة حمل وحياسة السلاح الناري لدواع تتعلق بالأمن العام.
- إصدار لوائح وبيانات تنظيم المرور وتأمين السلامة العامة.

- الإجراءات التي تقع ضمن سلطة (هيئة الشرطة) باعتبارها قوة جبرية لإلزام الجمهور بتنفيذ القوانين واللوائح التي تصدرها السلطات العامة لمنع أي إخلال بالنظام العام.
- وفيما يخص النظام العام فإنه يشتمل على عناصر ثلاث هي (الأمن العام، والصحة العامة، والسكينة العامة) والتي تُمثل أغراض الضبط الإداري.

مما تقدم يمكن أن نخلص إلى المدركات التالية بشأن ماهية أو مفهوم (الضبط الإداري): إنَّ الضبط الإداري في حقيقته إنَّما يُجسِّد صورة من صور تدخل السلطات العامة (الإدارة) بفرض قيود على الحريات العامة والحريات الفردية بغية الحفاظ على النظام العام.

إنَّ الضبط الإداري ما هو إلا نظام وقائي تسعى من خلاله الدولة لتنظيم الحياة العامة من خلال مُراقبة الأنشطة المختلفة للأفراد وإرساء ضوابط ومعايير لسلوكهم تحدُّ من حرياتهم بالقدر الذي يخدم النظام العام بعناصره آنفة الذكر.

الذكر، الحالات التي يجوز فيها لأعضاء قوة الشرطة استخدام السلاح الناري وحظر استخدامه فيما عداها (وهي حالات تقتضيها الضرورة)، حيث جاء نص المادة كالتالي:

(لرجال الشرطة حمل الأسلحة النارية المُسلمة إليهم، ولا يجوز استعمال هذه الأسلحة إلا في الحالات الآتية:

- الدفاع المشروع عن النفس أو العرض أو المال أو نفس الغير أو عرضه أو ماله.
- القبض على الأشخاص الذين يحاولون المقاومة أو الهروب.
- فض التجمهر أو التظاهر الذي يحدث من عشرة أشخاص فأكثر، إذا كان الغرض منه ارتكاب جريمة أو كان من شأنه تعريض الأمن العام للخطر...).

التدرج: وضعت ذات المادة ضوابط صارمة لأداء رجال الشرطة في الحالات التي تقتضي استعمال السلاح الناري، وبنحو يُؤكد حرص المشرع على عدم التفريط بحق الأفراد المعنيين في الحياة أو السلامة الجسدية، وبما يحول دون التعامل مع هذه الحالات بطريقة كيفية عشوائية وتحت ضغط الانفعال وظروف الوقائع، وذلك بالقول: (ويبدأ رجل الشرطة بالإنداز بأنه سيطلق النار، ويجب أن يكون إطلاق أول عيار ناري في الفضاء. فإذا لم يُجدي ذلك جاز لرجل الشرطة إطلاق النار في اتجاه الساق. وتُعيّن بقرار من وزير الداخلية الوسائل التي يمكن اتباعها في جميع هذه الحالات، والسلطة التي تملك إصدار الأمر، وكيفية توجيه الإنذار وإطلاق النار).

ثانياً: الضوابط التي تحكم وظائف الشرطة في مجال الضبط الإداري

تجد الضوابط التي تحكم عمل هيئة الشرطة في مجال الضبط الإداري أساسها بنحو خاص في الوثيقتين الدوليتين التاليتين:

المدونة الخاصة بسلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩م، حيث تنص المادة (٣) منها على ما يلي:

- لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون استخدام القوة إلا في حالة الضرورة القصوى وفي الحدود اللازمة لأداء واجباتهم.

- يُقصد بعبارة (الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون): جميع الموظفين المسؤولين عن تنفيذ القانون الذين يمارسون صلاحيات الشرطة.

المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة أو الأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون المعتمدة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين عام ١٩٩٠م، حيث نصت الفقرة الخامسة على الآتي: (يتعيّن على الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون عدم استخدام أسلحة نارية ضد الأفراد إلا في الحالات التي تكون فيها الوسائل الأقل تطرفاً غير كافية لتحقيق هذه الأهداف).

ثالثاً: المعايير التي تحكم التدابير الاستثنائية للمحافظة على النظام العام وأمن الملاعب خلال مونديال كأس العالم

ثمة معايير وضوابط تحكم فرض القيود على الحقوق الأساسية والحريات العامة لغرض المحافظة على النظام العام هي نتاج فقه القانون الإداري وكذا القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث أضحّت من المبادئ المُعترف بها في هذين القانونين.

وهي قيود تُبأشرها السلطات العامة وتحديداً (السلطة التنفيذية) في ظروف وأوضاع خاصة.

مع العرض بأن العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية وفي المادة (٤) منه قد أجاز فرض قيود على الحقوق الواردة في العهد وذلك في حالات الضرورة التي تتهدّد حياة الأمة ودون المساس بحقوق مُعيّنة حيث لا يمكن تعليقها تحت أي ظرف من الظروف ومنها (الحق في الحياة، عدم التعرض للتعذيب، قانونية الجرائم والعقوبات).

وعلى نحو ما جرى التنويه عنه فإن جانباً من حقوق الإنسان قد تتعرض للتقييد في ظروف خاصة من قبيل (حرية التنقل، وحرية التجمع السلمي، وحرية التعبير) لأسباب تتعلق بالحفاظ على النظام العام.

وبرغم ذلك فإنّ هذه القيود يجب أن تستوفي المتطلبات التالية:

الاتفاقية، بما يُلحَّ على ضرورة تلقيهم التدريب الكافي لضمان قيامهم بواجباتهم في سياق احترام حقوق الإنسان وعدم التمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني.

وهو ما ينطبق على أداء مؤسسات إنفاذ القانون (هيئة الشرطة) المعنية بحفظ النظام العام وأمن الملاعب خلال مونديال كأس العالم.

استخدام القوة ليس مطلقاً ودون شروط: إن استخدام القوة المادية للمحافظة على النظام العام بما في ذلك لغرض فرض احترام القرارات واللوائح المتعلقة بـ (أمن الملاعب خلال مونديال كأس العالم) من قِبَل السلطات العامة وبضمنها (هيئة الشرطة) هو من حيث المبدأ غير جائز إلا بإذن مُسبق من الجهة القضائية المختصة بالنظر لخطورة استخدام القوة المادية على الحريات العامة، إلا أنه يرد استثناء على هذا الأصل حيث يجوز لسلطة الضبط الإداري (هيئة الشرطة) اللجوء إلى القوة المادية وممارسة التنفيذ الجبري لقراراتها بقصد حماية النظام العام، وذلك وفقاً لشروط تراعي مبادئ (المشروعية) و(الضرورة) و(التناسب) ومن ضمنها ما يلي:

أن يكون اللجوء إلى القوة المادية في حالة الضرورة والاستعجال، بحيث يتعذر الحصول على إذن القضاء بالسرعة المطلوبة لمواجهة الخلل الحادث في النظام العام.

أن تكون القوة المادية هي الخيار الوحيد لمواجهة الوضع الطارئ الذي عكّر النظام العام.

أن يكون استخدام القوة المادية متناسباً مع الضرورة التي دعت إليها بحيث يقتصر استعمالها على الحد الأدنى اللازم لتنفيذ إجراءات الضبط الإداري ودون أن يتجاوزها.

المشروعية: والمقصود بذلك أن تكون القيود بناءً على قانون وطني نافذ وقت فرض القيود، وذلك يعني خضوع (هيئة الشرطة) للقانون في كل ما يصدر عنها من لوائح تنظيمية وقرارات من شأنها تقييد نشاط الأفراد والجماعات لأغراض الحفاظ على النظام العام.

مراعاة احترام حقوق الأفراد: ويُقصد بذلك أن تُمارَس إجراءات الرقابة الوقائية من (هيئة الشرطة) بالكيفية التي تصون كرامة الأشخاص المعنيين (المتجاوزين لتعليمات الأمن والسلامة خلال مونديال كأس العالم).

الضرورة: بمعنى أن تستجيب القيود المفروضة لحاجة اجتماعية مُلحة.

التناسب: يجب أن تكون القيود المفروضة متناسبة مع المصالح المُعرَّضة للخطر، أي أن تكون مُلائمة لتحقيق وظيفتها الوقائية.

عدم التمييز: عدم جواز مُمارسة أي قيود وبطريقة تمييزية انتقائية لما يُخالف أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

جدير بالذكر بأن لجنة القضاء على التمييز العنصري بدورتها الثانية والأربعين (١٩٩٣م) قد أصدرت التوصية العامة الثالثة عشرة بشأن تدريب الموظفين المُكلفين بإنفاذ القوانين في مجال حماية حقوق الإنسان، حيث أكدت على ما يلي:

• تعهد الدول الأطراف بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بعدم إتيان أي من السلطات العامة والمؤسسات العامة الوطنية والمحلية لأيّ مُمارسة من مُمارسات التمييز العنصري.

• إنَّ الوفاء بهذه الالتزامات يتوقف إلى حد كبير على الموظفين المُكلفين بإنفاذ القوانين الوطنية الذين يُمارسون صلاحيات الشرطة، ومدى إلمامهم بالالتزامات المُترتبة بموجب



وُزَارَةُ الْعَدْلِ

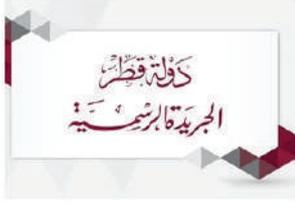
MINISTRY OF JUSTICE

مسؤوليات الموظفين المكلفين بإنفاذ
القوانين وإقامة العدل بموجب قانون تدابير
استضافة كأس العالم فيفا - قطر ٢٠٢٢.

الاستاذ / خالد محمد الخميس
العبيدلي

مدير مكتب وكيل وزارة العدل
مقرر اللجنة الوطنية للقانون الدولي
الانساني

قانونية إصدار القرارات المتعلقة بالبطولة



قانون رقم (10) لسنة 2021 بشأن تدابير استضافة كأس العالم فيفا قطر 2022

المادة 10

لرئيس اللجنة الأمنية، بالتنسيق مع الجهات المختصة، إصدار القرارات والتعليمات والإرشادات الخاصة بالإجراءات الأمنية اللازمة خلال الفترة الزمنية للبطولة، بما في ذلك التصرف في بعض الأفعال المخالفة لأحكام القوانين السارية في الدولة، التي ترتكب بمناسبة البطولة، وبما يتفق وعقد الاستضافة والضمانات الحكومية. وللجنة الأمنية نشر الإجراءات التي تُتخذ بناء على هذه المادة، في وسائل الإعلام، بما يكفل العلم بها لكل من المخاطبين بأحكامها.

اللجنة الأمنية باللجنة العليا للمشاريع والإرث، المنشأة بقرار رئيس مجلس إدارة اللجنة العليا رقم (2) لسنة 2011.

المادة (10)

الإجراءات التنظيمية للحفاظ على الأمن

– تقوم اللجنة العليا للمشاريع والإرث بالإشراف على العمليات التخطيطية والتشغيلية للبطولة.

– تقوم اللجنة الأمنية بتوفير كافة المتطلبات لإنجاحها، وليتمتع الجميع ببطولة آمنة وفريدة من نوعها.

– وقعت لجنة عمليات أمن وسلامة بطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢ مع الاتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا الاعتماد النهائي لوثيقة تصور العمليات الأمنية لبطولة كأس العالم وحددت الوثيقة جميع الجوانب التشغيلية المتعلقة بأمن البطولة

– تم توقيع اتفاقيات لمشاركة البيانات التي تهدف لمنع مثيري الشغب والمشاكل من دخول الدولة وتوقيع العديد من مذكرات التفاهم مع الإنترنت واليوروبول والاتحاد الأوروبي والعديد من الجهات الأخرى .

واجب الأفراد

دور الجهات

مسؤولية الدولة

قانون البطولة



قانون رقم (10) لسنة 2021 بشأن تدابير استضافة كأس العالم فيفا قطر 2022

عدد المواد: 42

فهرس الموضوعات

[الفصل الأول تعاريف وأحكام عامة \(3-1\)](#)

[الفصل الثاني إجراءات دخول الدولة والخروج منها \(7-4\)](#)

[الفصل الثالث الإعفاءات \(8-8\)](#)

[الفصل الرابع الأمن والسلامة \(9-12\)](#)

[الفصل الخامس عمليات البنوك والتقد الأجنبي \(13-13\)](#)

[الفصل السادس حقوق الفيفا \(14-26\)](#)

[الفصل السابع البيث والإعلان \(27-30\)](#)

[الفصل الثامن التنقلات \(31-34\)](#)

[الفصل التاسع المتطوعون \(35-37\)](#)

[الفصل العاشر العقوبات والأحكام الختامية \(38-42\)](#)

القانون رقم (10) لسنة ٢٠٢١ بشأن تدابير استضافة كأس العالم فيفا قطر ٢٠٢٢

دور الدولة في تأهيل وتدريب الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القوانين

قامت وزارة العدل ممثلة في مركز الدراسات القانونية والقضائية بتنظيم دورات تدريبية عدة. إلقاء الضوء على القانون المنظم للبطولة والقوانين الأخرى المرتبطة به، قانون العقوبات القطري - وقانون الإجراءات الجنائية؛ عقد المركز ٦ دورات تدريبية حول موضوع: (التدابير القانونية لاستضافة كأس العالم فيفا- قطر ٢٠٢٢)، وحضرها عدد كبير من الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القوانين؛ - التعرف على الأحكام القانونية والتشريعية المنظمة. - بيان إجراءات الأمن والسلامة والعقوبات المقررة. - عرض لبعض التطبيقات العملية.

منتسبي وزارة الداخلية

على منتسبي وزارة الداخلية دور في توفير متطلبات أمن هذه البطولة وذلك طيلة فترة انعقاد المونديال، بوصفهم يمثلون الخط الأول في التعامل مع جمهور المونديال وما يقتضيه ذلك من مهارات

قانونية وسلوكية ومهنية، ولياقة أدبية وأخلاقية، وذكاء إجتماعي وثقافي بأعلى مستوى؛

الجهات المعنية

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، اللجنة العليا للمشاريع والإرث، مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان، النيابة العامة، المجلس الأعلى للقضاء، وزارة العدل،

وهناك دور كبير لوزارة الداخلية بمؤسساتها الأمنية:

- إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية،
- إدارتي أمن وجوازات المطار،
- الإدارة العامة للمرور،
- ومعهد تدريب الشرطة،

المعالجة القانونية للمخالفات التي ترتكب خلال البطولة

- على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين عدم التهاون أو التردد في تطبيق القوانين ومعاقبة المتهمين بارتكاب أي أفعال تجرمها القوانين في الدولة، وضرورة إحالة المتهمين إلى الجهات المختصة وفق آليات إجرائية قانونية سريعة وتسريع وتيرة تطبيقها وإحالة مرتكبي الجرائم على وجه السرعة للقضاء.

أن الدول التي استضافت ذات البطولة كانت تواجه تلك الأعمال بالحزم ومعاقبة كل من تسول له نفسه إحداث الفوضى والمساس بأمن الأفراد ومجتمع الدولة المستضيفة كل ذلك وفقاً لتشريعاتها الوطنية، ذلك أن ممارسة الرياضة بشكل عام ولعبة كرة القدم بصفة خاصة يجب أن تمارس بروح عالية من الأخلاق والالتزام من الجميع واحترام سيادة الدولة المضيفة.

حال ارتكاب أفعال مخالفة وقت الفعاليات:

أن الدولة هي المسؤولة عن إقرار الأمن وسلامة أفراد يجب تطبيق قانون العقوبات والإجراءات الجنائية الذي يمثل القانون الجنائي

ولا يقبل من أي منهم الاحتجاج بجهله للقانون القطري أو أن قوانين بلدانهم لا تعاقب على الفعل الذي ارتكبه

وقانون العقوبات القطري يسري على أرض قطر وعلى الجميع

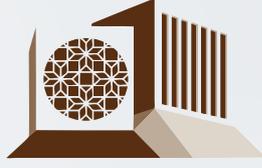
مثل: الاعتداء والسب والقذف والسرقة وإتلاف الممتلكات العامة أو الخاصة؛

القانون الجنائي في معظم التشريعات العقابية للدول المختلفة هو القانون الذي يجرم الأفعال ويرسم الإجراءات

واجب الافراد

ومما لا شك فيه أن الجميع يشعر بالمسؤولية الملقاة على عاتقه وعلى عاتق المسؤولين بما يحتم علينا عدم التردد وتنفيذ كل ما تقرره الجهات المختصة من إجراءات لدعم الحدث وتنظيمه والمساهمة الفعالة لإنجاحه لأن نجاحه هو نجاح للدولة.

أن كل فرد من أفراد المجتمع مواطن ومقيم عليه أن يقوم بواجبه تجاه هذا البلد الحبيب، والعمل بإيجابية وتوجيه أفراد أسرته بضرورة أن نكون جميعًا يدًا واحدة لتعزيز مكانة الدولة وقدرة قطر على تنظيم ونجاح هذه البطولة الأولى عالميًا.



احترام حقوق الإنسان في سياق التعامل مع الحشود
وأمن الملاعب .. رؤية اجتماعية للمسألة في ضوء معايير
السلوك الجماعي.

الدكتور/ الشاذلي بية الشطي قسم العلوم الاجتماعية / كلية الآداب / جامعة قطر

• يعمل في جامعة قطر منذ خريف ٢٠١٥ بقسم العلوم الاجتماعية-برنامج علم
الاجتماع بكلية الآداب والعلوم.

• متحصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة لا فال
Laval University بكندا في سنة ٢٠١٢.

• الاختصاص الدقيق علم الاجتماع الاقتصادي والسياسي

• تحصل على جائزة أحسن أطروحة دكتوراه في قسم علم الاجتماع بجامعة لا فال
لسنة ٢٠١٢.

• نال جائزة التميّز في الدكتوراه من كلية العلوم الاجتماعية بجامعة لا فال سنة
٢٠١٣.

• درّس في جامعتين كنديتين: جامعة لا فال Laval University بمقاطعة كيبك
وجامعة مونكتن Moncton University بمقاطعة نيوبرنزويك، بين سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠١٥

• عمل كباحث أول في معهد الإحصاء بيكيبك-كندا بين سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٥.

• نشر مجموعة من المؤلفات: كتب ومقالات في مجلات علمية محكمة

• مجالات الاهتمام البحثية: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حقوق
الأنسان، الثقافة، التنمية المستدامة.

مؤشر من مؤشرات

كيف يمكن ضبط السلوكيات الجماعية خلال مونديال قطر ٢٠٢٢ بالانسجام مع مبادئ حقوق الانسان؟



تحديات حقوقية

احترام مبادئ حقوق الانسان في التعامل مع الحشود

تحديات أمنية

حسن إدارة الحشود لضمان الأمن و لحسن سير التظاهرة

تظاهرة اجتماعية

تجمع عدد كبير من الجماهير من مرجعيات وخصائص مختلفة: سلوكيات جماعية متعددة

ليست مجرد حدث رياضي

تعزيز مسار التنمية أداة من أدوات القوة الناعمة

المحتويات

١ خصائص الحشود والجماهير الرياضية

٢ موجات وأنواع السلوكيات الجماعية خلال التظاهرات الرياضية

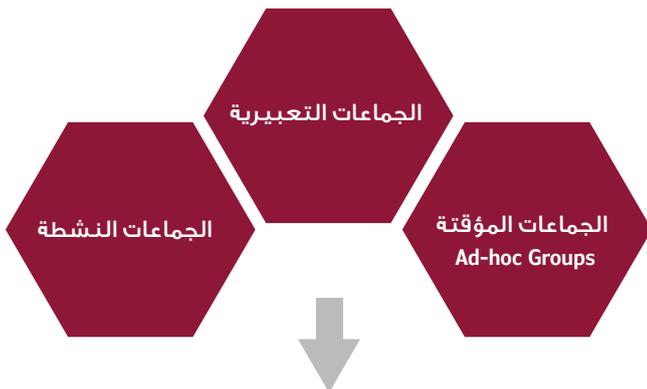
٣ حقوق الإنسان ذات الصلة بالجماهير الرياضية

٤ خصوصية كأس العالم لكرة القدم قطر ٢٠٢٢ والتحديات السلوكية الجماعية

٥ نحو مقاربة حقوقية للتعامل مع السلوك الجماعي أثناء كأس العالم لكرة القدم قطر ٢٠٢٢

خصائص الحشود

والجماهير الرياضية (١)



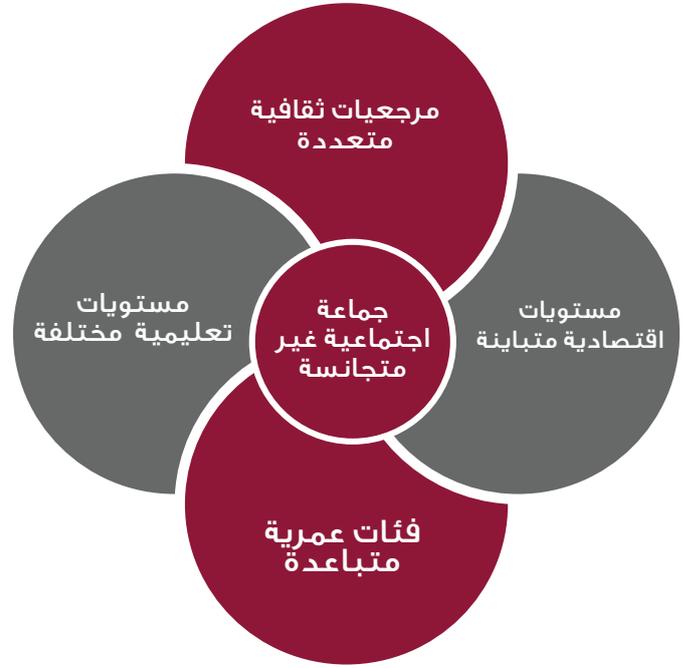
غياب التنظيم الهرمي

خصائص الحشود والجمهير الرياضية (٢)

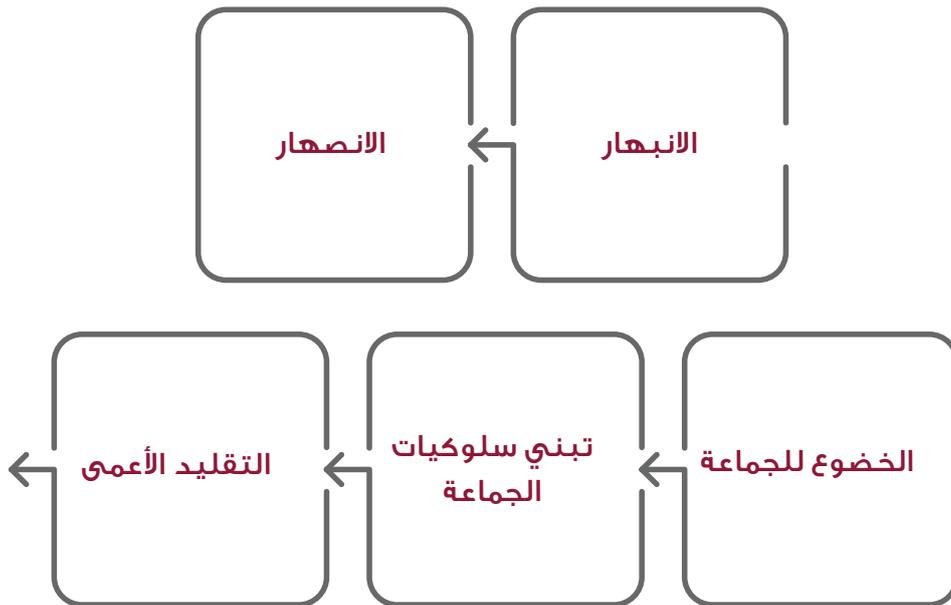
اختلاف وجهات
السلوك



سلوك جماعي يحمل
هوية الحشد



وجهات وخصائص السلوك الجماعي للحشود
والجمهير الرياضية



سلوك متحرر من الضبط الاجتماعي، تحكمه العاطفة وتغيب
عنه العقلانية ويصعب التنبؤ به

أطر السلوكيات الجماعية للجماهير الرياضية

التشجيع



ضرورة لإضفاء جمالية على التظاهرات الرياضية ولكنها تمثل خطرا على الأمن العام في حال تجاوزها الحدود

أمثلة عن السلوكيات الجماعية الخطرة للجماهير الرياضية



تدخل أمني يراعي حقوق الانسان

حقوق الإنسان ذات الصلة بالجمهير الرياضية



خصوصية كأس العالم لكرة القدم قطر ٢٠٢٢

حضور مجموعات من المشجعين عرفت بسلوكياتها المفرطة والتوترات بينها



نحو مقاربة حقوقية للتعامل مع السلوك الجماعي أثناء كأس العالم لكرة القدم قطر ٢٠٢٢



التعامل الحقوقي مع السلوك الجماعي أثناء كأس العالم



تقديم صورة إيجابية ومشرفة عن الدولة

اليوم الثاني ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢

أوراق عمل المشاركين في الجلسة الأولى
بعنوان

"مؤسسات انفاذ القانون وجمهور بطولة كأس
العالم لكرة القدم - فيفا قطر ٢٠٢٢ .. احترام
التنوع الثقافي مقابل احترام الذاتية الثقافية
الوطنية"

رئيس الجلسة: الأستاذة / مريم ياسين الحمادي
مدير إدارة الثقافة والفنون - وزارة الثقافة.



هيئة الشرطة والتعامل مع جمهور بطولة كأس العالم لكرة القدم - فيفا قطر ٢٠٢٢ .. رؤية للمسألة في ضوء تجربة التوعية الأمنية القطرية على احترام قيم السلم الاجتماعي والمنظومة القيمية القطرية.

الشيخة / أسماء عبدالله آل ثاني

مشرف مكتب السمعة المؤسسية
قسم الرأي العام، إدارة العلاقات العامة، وزارة
الداخلية ٢٠١٧ - حتى تاريخه

اخصائي سمعة مؤسسية بوحدة الإعلام، لجنة عمليات أمن وسلامة بطولة
كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢، اللجنة الأمنية. ٢٠١٩ - حتى تاريخه
حاصلة على ماجستير الآداب في العلوم الإنسانية والمجتمعات الرقمية
من جامعة حمد بن خليفة

حاصلة على بكالوريوس الآداب في الاتصال الجماهيري (الإعلام)

مرتكزات تواصل الجهات الأمنية إعلامية مع جمهور المونديال

ورقة عمل مقدمه إلى: المنتدى الوطني حول (دور مؤسسات إنفاذ القانون في حماية حقوق الإنسان أثناء مونديال كأس العالم قطر ٢٠٢٢م)
تحت شعار: " الحق في الرياضة وكأس العالم قطر ٢٠٢٢م ثقافة وطنية ولغة سلام وتفاهم عالم"

الأمن والسلامة في قطر

ظلت دولة قطر ولسنوات عديدة تحتل مكانة متقدمة في مؤشرات الأمن والسلامة حيث تأتي في مقدمة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في المؤشرات العالمية التي تعني بالحالة الأمنية. وفي أحدث تقرير صنفت دولة قطر من أكثر الدول أماناً وخلوا من الجريمة في العالم من بين ١٤٢ دولة شملها التقييم في مؤشر الجريمة عن النصف الأول من العام ٢٠٢٢ الصادر عن موسوعة قاعدة البيانات العالمية (NUMBEO)، وذلك من خلال قياس معدلات ارتكاب جرائم القتل العمد والسطو والسرقة بالإكراه والاعتصاب وغيرها من أشكال الجريمة.

الجمهور الرياضي:

يظهر الجمهور الرياضي في عدة أشكال أهمها:

- الشكل الفردي.
- الشكل الجماعي.
- الشكل العلائقي.
- الشكل الأسري أو العائلي.
- شكل الجمهور الأجنبي.

أنواع الجمهور الرياضي:

- الجمهور الإيجابي.
- الجمهور السلبي أو المشاغب.

خصائص الجمهور الرياضي:

- مرتبط ارتباطاً قوياً بالانفعالات القوية والعاطفة الاجتماعية.
- يتميز بشعور قوي بالانتماء لفريقه - وطنه.
- يتميز بنوع من هيكلية واضحة بين المناصرين للفريق او المنتخب مثل مجموعة الهوليجانز Hooligans - والألتراس Ultras.
- تتميز هذه المجموعات بتأسيسها على مبدأ يؤمنون به ويعملون على تطبيقه واحترامه والعمل على استمراريته. ومن أشهر مجموعات الأنصار الرياضية التي تقوم على مبادئ واضحة (الألتراس les Ultras) ومن أهم مبادئها:
- عدم التوقف عن التشجيع والغناء طوال المباراة أياً كانت النتيجة.
- عدم الجلوس أثناء المباريات نهائياً.

تجربة وزارة الداخلية في التوعية:

تقوم خطة وزارة الداخلية في التوعية الأمنية على عدة مبادئ نذكر منها:

- يمثل الجمهور أحد العناصر الرئيسية للوزارة
- البناء على العلاقة الإيجابية المشتركة
- الأمن مسئولية مشتركة
- التعامل مع الجمهور ينبغي أن يقوم على مرتكزات أساسية واضحة

وسائل التوعية المجتمعية:

- وسائل الإعلام المحلية.
- وسائل الإعلام الإقليمية والدولية.
- النشرات والدوريات والكتيبات التعريفية الداخلية.
- إعلانات الطرق والمعارض والمؤتمرات.
- المتحدثين الأمنيين الرسميين.
- البرامج الإذاعية والتلفزيونية.

الوظائف الرئيسية لاستراتيجية الاتصال الأمني:

- التوعية والإعلام
- السمعة المؤسسية
- الردع (التصدي الإعلامي)
- إدارة الأزمات الأمنية اعلاميا
- ارث مستدام

• حضور جميع المباريات الداخلية والخارجية أيا كانت التكلفة والمسافة.

• الولاء والانتماء لمكان الجلوس في الاستاد، حيث تختار مجموعات الألتراس منطقة مميزة داخل المدرجات يبتعد عنها المشجعون العاديون وتنخفض فيها أسعار التذاكر، وتسمى المنطقة العمياء أو الكورفا Curva بالإيطالية، وتكون تلك المنطقة مكانا خاصاً للتشجيع والمؤازرة وتعليق "اللوجو" الذي يحمل اسم وشعار المجموعة وكذلك يحمل "شرف المجموعة نفسها".

أمن البطولة والجمهور:

تستند الاستراتيجية الأمنية لبطولة كأس العالم فيفا قطر ٢٠٢٢م وخطة الأمن العام لحماية بطولة كأس العالم على مبدأ توفير الحماية والأمن والسلامة للمنشآت الرياضية للبطولة وجمهور كرة القدم والجمهور غير المهتم بالبطولة أيضا من خلال بناء وتنفيذ خطط أمنية شاملة تتصف بالمرونة قطعت شوطا مقدرا في التنفيذ المحكم مع كافة الشركاء في الدولة، ووفقا لذلك تم اعداد خطط اتصالية شاملة استندت على جملة من الرسائل الهامة منها:

• دولة قطر حاضنة آمنة للأحداث الرياضية بمختلف أنواعها.

• إقامة بطولة كأس عالم أكثر أمناً وأمانة مقارنة بالبطولات الرياضية السابقة.

• الجاهزية الأمنية لمنشآت البطولة ضمان لسلامة المشجعين.

• أمن البطولة مسئولية مشتركة بين المنظومة الأمنية والمجتمع المحلي.

السيدة سلمى راشد مرزوق البوعينين
منسق علاقات عامة إدارة العلاقات العامة
والإعلام - وزارة العمل



حماية حقوق العمالة الوافدة في إطار الاستعدادات
لبطولة كأس العالم لكرة القدم - فيفا قطر ٢٠٢٢
وتعزيز السلم الاجتماعي

حاصلة على بكالوريوس إدارة أعمال وفعاليات من جامعة غرب إنجلترا

ورقة عمل بعنوان حماية حقوق العمالة الوافدة في إطار الاستعدادات لمونديال قطر ٢٠٢٢ وتعزيز السلم الاجتماعي

إدارة التعاون الدولي - وزارة العمل

بدايةً أتقدم بالشكر إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على تنظيم هذا المنتدى متأملياً ان يحقق أهدافه المرجوة.

لم تدخر وزارة العمل جهداً سواء على المستوى التشريعي أو المؤسسي بشأن حماية حقوق العمال وتوفير العمل اللائق لهم ، وذلك من خلال اتخاذ حزمة من الإجراءات على مستوى التشريعات والسياسات والإجراءات التنفيذية لحماية العمال وصون حقوقهم وفقاً لقيمنا الإسلامية والحضارية وتنفيذاً للالتزامات قطر الدولية في المعاهدات المصادق عليها وتماشياً مع معايير العمل الدولية، وبما يحقق التوازن بين مصلحة العمال وأصحاب العمل على حد سواء، وهو ما أكدته حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى بقوله "لقد انتهجت دولة قطر سياسةً ثابتة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، بالاستناد إلى مبادئنا وقيمنا العربية والإسلامية التي تعلي قيمة الإنسان".

قامت دولة قطر خلال السنوات القليلة الماضية بتطبيق إصلاحات واسعة النطاق لتعزيز قوانين العمل، وزيادة حماية العمال الوافدين وسلامتهم واعتماد أفضل الممارسات في هذا المجال، وذلك تماشيًا مع رؤية قطر

الوطنية ٢٠٣٠.

وقد أشادت منظمة العمل الدولية ومنظمات حقوق الإنسان بإصلاحات دولة قطر، بوصفها رائدة في مجال إصلاحات سوق العمل في المنطقة. حيث تعد الإصلاحات التي قامت بها الدولة فعّالة وطويلة الأمد. كما وتسعى وزارة العمل وبشكل دؤوب على تفعيل التعاون الدولي والاستفادة من التجارب الدولية والاهتمام بما ورد بمعايير العمل الدولية وعكسها على الواقع التشريعي الوطني في دولة قطر. حيث وقّعت حكومة دولة قطر العديد من الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم الثنائية مع معظم حكومات دول المنشأ، بالإضافة إلى الدول ذات الخبرات والممارسات الجيدة في مجال العمل.

السيدات والسادة

ان دولة قطر تسير بخطى كبيرة وثابتة نحو التطور والعمل الدؤوب لما يحقق التنمية في كافة المجالات واهمها العنصر البشري الذي هو أعلى ما نملك. حيث احدثنا تطوراً كبيراً واجرينا تحديثات عديدة وقمنا بعمل جملة من الإصلاحات التشريعية والتي لم يسبق لدولة أخرى أن أدرجت هذا الكم من الإصلاحات على قوانينها في مثل هذه الفترة

الوجيزة من الزمن لذا اسمحوا لي ان اعرض عليكم وبشكل موجز اهم الإنجازات والاصلاحات التي تم تنفيذها على مستوى قطاع العمل والعمالة الوافدة وكافة الامور المتعلقة في مجال حقوق الانسان وتعزيز حقوق العمال.

في مجال التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستقدام والرسوم واستبدال العقود.

قام المشرّع القطري بسن سلسلة من التشريعات بهدف تحقيق نظام ملائم يوازن بين حقوق العمال وأرباب العمل ومن أبرزها ما يلي:

١- القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ الذي وفر الحماية القانونية للمستخدمين في المنازل.

٢- بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (١٥) لسنة ٢٠١٧ بشأن إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

٣- القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨ الخاص بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، وقد صدر تطبيقاً له قرار وزير الداخلية رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٩ بإلغاء تصاريح الخروج لجميع الوافدين من غير الخاضعين لقانون العمل في دولة قطر.

٤- في مارس ٢٠١٨، أنشأت دولة قطر لجنة فض المنازعات العمالية بهدف تحسين الوصول إلى العدالة عن طريق فض المنازعات العمالية في غضون ثلاثة أسابيع من تقديم العامل الوافد للشكوى.

٥- اصدار القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٨ المتضمن

إنشاء صندوق دعم وتأمين العمال.
٦- في أبريل ٢٠١٩، أصدر وزير العمل قراراً ينص على تنظيم شروط وإجراءات انتخاب ممثلي العمال في اللجان المشتركة بالمنشآت والشركات. ويتيح هذا القرار للعاملين في الشركات التي تضم ٣٠ موظفاً أو أكثر الفرصة لانتخاب ممثليهم للمشاركة في صنع القرار بالمؤسسة.

٧- صدر القرار الوزاري رقم (١٧) لسنة ٢٠٢١ بشأن الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من الإجهاد الحراري.

٨- في مجال حماية الأجور وتحسينها فقد تم اصدار تشريع بشأن قانون الحد الأدنى للأجور، وهو أول قانون بشأن الحد الأدنى غير التمييزي للأجور في المنطقة.

٩- التفتيش الدائم والمستمر على المنشآت والمسكن للعمال، من أجل المحافظة على الصحة والسلامة ومراقبة الظروف المعيشية والتوظيف ولضمان تنفيذ احكام القانون والذي يعنى به جهاز تفتيش العمل في الوزارة فقد تم تعزيز دور مفتشي العمل من خلال اعتماد سياسة تفتيش العمل، وسياسة السلامة والصحة المهنية لضمان اتباع مناهج أكثر استراتيجية ومنسقة وقائمة على البيانات، وتنوير استراتيجيات التدريب والحملات الإعلامية وزيارات التفتيش وتحقيقات مفتشي العمل في الحوادث المهنية والزيادة في عدد المفتشين.

١٠- إطلاق منصة الشكاوى لأصحاب العمل لضمان سبل الانتصاف والوصول إلى العدالة.

١١- إنشاء مركز لتأشيرات قطر في دول المنشأ والذي يتم من خلاله إجراءات التقاط البصمة والفحص الطبي قبل قدوم العامل الى قطر وتوقيع العقود الالكترونية، وكل ذلك يتم من خلال اعفاء العامل من رسوم الاستقدام.

السيدات والسادة الحضور الكريم

لا بد من الإشادة بجهود كافة الأطراف والشركاء المحليين وعلى سبيل المثال لا الحصر اللجنة العليا للمشاريع والارث وغرفة قطر وكافة المؤسسات المدنية والتطوعية والتي كان لهم تعاون مباشر مع الوزارة لإنجاح كافة الإنجازات التي تحققت. كما نؤكد باننا في وزارة العمل سنستمر في بذل كافة الجهود اثناء انعقاد مونديال كأس العالم فيفا قطر بهدف إنفاذ القوانين وحماية العاملين من خلال متابعتهم والتفتيش المستمر على مواقع العمل أمليين من جميع أطراف الإنتاج والشركاء الاجتماعيين التكاتف بالالتزام بتنفيذ احكام القانون لتحقيق الأهداف المرجوة وإنجاح المونديال. مؤكداً استمرار دولة قطر في اتباع ذات النهج بعد انعقاد المونديال.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



المؤسسة القطرية للإعلام

QATAR MEDIA CORPORATION

جمهور بطولة كأس العالم لكرة القدم – فيفا قطر ٢٠٢٢؛
مراعاة التنوع واحترام الهوية الوطنية / مقاربة للمسألة من
منظور إعلامي.

د. إلهام بدر السادة

إعلامية قطرية

مستشار إعلامي في المؤسسة القطرية للإعلام
عملت في إذاعة قطر / تلفزيون قطر / شبكة الجزيرة

إطلالة تاريخية

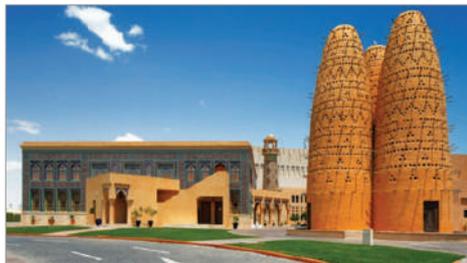
رفع الرقابة عن الصحف سنة ١٩٩٥
إلغاء وزارة الاعلام سنة ١٩٩٨



- الاعلام القطري يترجم التفاعل الثقافي
- انخراط كوادر عربية في الميدان مع القطريين
- محتوى إعلامي يعكس التفاعل الثقافي
- ويؤكد على الهوية الوطنية



التعريف بآرث قطر الثقافي والحضاري



الاهتمام بالرياضة ليس ظرفياً أو بالصدفة في قطر



النجاح مسؤولية الجميع



إذاعة أوردو
URDU RADIO



QBS
RADIO 97.5



ORIX

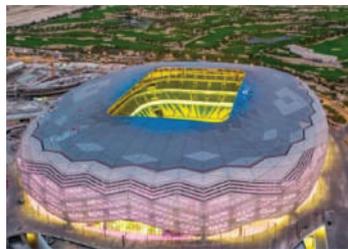


الرسائل التوعوية والمعلوماتية





المؤسسة القطرية للإعلام
QATAR MEDIA CORPORATION



اليوم الثاني ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢

أوراق عمل المشاركين في الجلسة الثانية بعنوان

"مؤسسات إنفاذ القانون وتعزيز حقوق الإنسان في
بطولة كأس العالم لكرة القدم - فيفا قطر ٢٠٢٢ ..
الاستعدادات والقيم الحاكمة"

رئيس الجلسة: ممثل وزارة الداخلية.

الشيخة / نجوى آل ثاني مدير إدارة الاتصال اللجنة العليا للمشاريع والإرث



التجارب العالمية في التعامل مع الأحداث الرياضية على نهج حقوق الإنسان.. دور اللجنة العليا للمشاريع والإرث في إطار الاستعدادات لبطولة كأس العالم لكرة القدم - فيفا قطر ٢٠٢٢ بضوء التجارب العالمية في التعامل مع الأحداث الرياضية على نهج حقوق الإنسان.

عملت في اللجنة العليا للمشاريع و الإرث منذ عام ٢٠١٩. شغلت عدة مناصب في اللجنة العليا للمشاريع و الارث : مدير علاقات أصحاب المصلحة في رعاية العمال، مدير العلاقات الدولية ، بالاضافة الى مدير أول للعلاقات العامة والدولية. قبل دورها في اللجنة العليا ، شغلت عدة مناصب في اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، كرئيس قسم المنظمات الدولية والإقليمية و مدير التعاون الدولي بالوكالة. حصلت على ماجستير العلوم في الحوكمة العالمية والدبلوماسية من جامعة اكسفورد في ٢٠١٦، بالاضافة الى بكالوريوس العلوم في الاتصالات من جامعة نورث وسترن.

دور اللجنة العليا للمشاريع والإرث في إطار الاستعدادات لبطولة كأس العالم لكرة القدم فيفا ٢٠٢٢

استراتيجية الاستدامة لبطولة كأس
العالم FIFA قطر ٢٠٢٢™



نبذة عن أصحاب المصلحة والفئات
التي تتطلب حماية خلال وقت
البطولات الكبيرة

رفع الرقابة عن الصحف سنة ١٩٩٥
إلغاء وزارة الاعلام سنة ١٩٩٨



الحلول والمشاريع التي تم تطبيقها

دراسة الحالة واستشارة اصحاب المصلحة

- قبل بدء العمل قمنا بدراسة الوضع العام بالدولة وتأثير البطولة على المتضررين
- وكلنا شركة دولية للتشاور ومقابلة الأشخاص المتأثرين للتأكد من فهمنا للموقف من وجهة نظرهم وفهم الحلول التي ممكن ان تعمل بشكل أكثر فاعلية
- حددنا أنه من الشائع حدوث انتهاكات معينة خلال الأحداث الرياضية الضخمة، وهم:
- مشاكل في رعاية العمال: خاصة في ساعات العمل خلال فترة البطولة
- قضايا تخص تعامل الشرطة والأمن في إدارة الحشود
- مخاطر على الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة

التدقيق

- متطوعو حقوق الإنسان
- ممثلين حقوقيين في مركز العمليات الرئيسي

الدعم

- الخط الساخن لشكاوى حقوق الإنسان
- سفارات الجماهير
- مركز الدعم القنصلي الدولي

الردع

- دليل المشجعين
- تكامل تطبيق Hayya للمعلومات
- تدريب الشرطة والأمن

آلية التظلم من انتهاك لحقوق الإنسان

- تعد آلية التظلم من انتهاك لحقوق الإنسان أحد المتطلبات وفقاً لسياسة الـ FIFA لحقوق الإنسان والتي تندرجت في سياسة واستراتيجية الاستدامة التابعة لبطولة كأس العالم ٢٠٢٢
- لا تهدف آلية التظلم إلى استبدال الآليات الأخرى ولكن لاستكمالها والتنسيق معها، وسد الثغرات حيث لا توجد آليات أخرى
- يخطط FIFA لتحويل هذا النظام إلى الآلية الرئيسية لجميع بطولاتهم

آلية العمل:

- يتم تقديم الشكاوى من خلال بوابة يمكن الوصول إليها لأي شخص يعتقد أن حقوقه قد تم انتهاكها فيما يتعلق بكأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢
- الشكاوى الخاصة بالقضايا التي تتهم الـ FIFA أو QFC أو SC، سيتم إحالتها بعد موافقة صاحب الشكاوى إلى آليات الانتصاف الوطنية للعمل مع أصحاب المصلحة على العلاج

متطوعين حقوق الإنسان - بطولة كأس العالم في قطر

- تنفيذ برنامج مشترك بين الـ FIFA و QFC لتعيين متطوعين متخصصين في حقوق الإنسان، تم تجريبه خلال بطولة كأس العرب ٢٠٢١
- سيتم تدريب ما يقارب من ٢٠٠ متطوع للتعرف على انتهاكات حقوق الإنسان في المواقع الرسمية للبطولة
- تعتبر التجربة الأولى في أي حدث رياضي دولي ومعياراً للأحداث الرياضية الضخمة المستقبلية
- يتم تقديم التدريب مع شريك دولي وهو مركز الرياضة وحقوق الإنسان، والذي سيعمل أيضاً على تنفيذ إرث هذا البرنامج في البطولات الأخرى
- سيقوم متطوعو حقوق الإنسان بما يلي:



مراقبة الوضع



الانخراط وعدم التدخل



رصد الحوارات



القيام بمقابلات

التعاون الدولي في مواضيع حقوق الإنسان وشبكة التواصل

الأجارب بالبشر حرية الصحافة حرية التعبير حقوق المرأة رعاية العمال

المواضيع

شبكة التواصل

الهدف من التواصل

الرعاة روابط المشجعين الجهات الرياضية النقابات المنظمات الدولية



التواصل بشكل مفتوح ومنتظم مع أصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين لتحقيق ما يلي:

- معارضة المعلومات الخاطئة
- ابراز الخطوات الوطنية
- تقديم تلميحات غير رسمية ورسمية

الارتباطات المتعلقة بحقوق الإنسان

دولي

محلي

مجموعة FIFA الأساسية لمكافحة التمييز

مذكرة تفاهم SC-Q-22NHRC

٧ من أصحاب المصلحة الأساسيين الذين يمثلون مواضيع تخص التمييز دعوة +١٠ من أصحاب المصلحة الآخرين للمشاركة في مناقشات متعمقة موضوعية

تهدف إلى زيادة الوعي وتبادل المعلومات وتقديم الخبرة والمساعدة التعاون في الأنشطة الثقافية دعم على الأرض خلال فترة البطولة

مركز الرياضة وحقوق الإنسان

فريق عمل ال SC/GCO/MOFA/MOI

أكثر من ٤٠ من أصحاب المصلحة يشاركون بانتظام مكالماتان شهرياً: اجتماع المجلس الاستشاري للتحديث العام ، ودعوة مجموعة العمل بشأن البطولات الدولية الكبيرة

+١٠ ممثلين عن الجهات المختلفة ٤ اجتماعات تنسيق شهرية المتابعة والمناقشات المنتظمة

مجموعة عمل اليويفا UEFA

١١ اتحاد وطني لكرة القدم مكالمات محاذة شهرية ٣ زيارات لقطر حتى الآن



مؤسسات انفاذ القانون وتعزيز حقوق الانسان
في مونديال قطر ٢٠٢٢م
مداخلة إدارة أمن المطار

النقيب
مبارك محمد الهاجري

رئيس قسم الشؤون الفنية والعمليات

مؤسسات إنفاذ القانون وتعزيز حقوق الإنسان في موندريال قطر ٢٠٢٢م

مداخلة إدارة أمن المطار

أولاً : ما هو أمن المطار:

هو تأمين المنشأة من الداخل والخارج وحماية المسافرين و الموظفين و الطائرات و ممتلكات المطار من الأذى ومن الجرائم وكافة التهديدات الأخرى كما يمكن تعريف امن المطار بأنه مزيج من الموارد البشرية و الموارد والمادية التي تهدف الى حماية الطيران المدني من التدخلات غير المشروعة بموجب البرنامج الوطني ملحق (17).

ثانياً : حقوق الإنسان:

هي مجموعة من الحقوق الأساسية التي لا يجوز المساس بها و هي مستحقة و اصيلة لكل شخص لمجرد كونه انسان بغض النظر عن هويته او مكان وجوده أو لغته أو ديانته أو اصله العرقي .. الخ.

ويمكن توزيع حقوق الانسان على ثلاثة مجموعات :

١ - حقوق السلامة الشخصية.

٢ - الحريات المدنية.

٣ - الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية.

ثالثاً: دور أمن المطار في تعزيز حقوق الانسان فيما يخص المسافرين:

أ- حقوق السلامة الشخصية:

يجب على امن المطار ان يكفل امن المسافرين و حرياتهم حيث لا يجوز التعدي عليهم و الإساءة لهم و تعذيبهم و اعتقالهم تعسفاً ,

كما يجب ان يوفر امن المطار بيئة سفر آمنة لهم

ب- الحريات المدنية :

يجب ان يكفل امن المطار لجميع المسافرين حق التعبير عن المعتقدات بالأقوال او بالممارسة حيث يحق لكل مسافر حرية التعبير و الراي و ممارسة الشعائر الدينية في بيئة آمنة وعدم تعرضهم لاي نوع من أنواع المضايقات بسبب تعبيره عن حريته.

ج- الحقوق الاجتماعية والاقتصادية :

يجب على أمن المطار حفظ حقوق جميع المسافرين الإنسانية الأساسية , فلكل مسافر حق أساسي في بيئة سفر تضمن له الحصول على العناية الطبية وسبل الراحة خصوصاً المسافرين ذوي فترات الانتظار الطويلة ما بين الرحلات، بالإضافة الى تسهيل إجراءات الوصول والمغادرة ووضع إرشادات ولوائح توجيهية مترجمة.

ختاماً:

أمن المطار يعتبر حجر الأساس واحد العوامل الرئيسية في ضمان حفظ الأمن وحقوق الانسان لجميع المسافرين حيث يجب على جميع الكوادر البشرية التابعة لأمن المطار الإلمام التام بحقوق الانسان الأساسية والمقدرة على التفريق بين ممارسة المسافر لحقوقه الأساسية وبين إخلاله للأمن العام وتعريض حياته و حياة المسافرين الآخرين للخطر، ويتم عمل دورات تدريبية لمرتب إدارة أمن المطار من بعض الدراسات في التعامل مع الجمهور وتهدف هذه الدورات التدريبية التي تقوم بها إدارة امن المطار لزيادة الوعي عند مرتبيها لمعرفة حقوق المسافر الأساسية.



المنتدى الوطني لحقوق الانسان اثناء مونديال
كأس العالم ٢٠٢٢م

مداخلة إدارة جوازات المطار

النقيب

محمد مبارك البوعيين

ضابط قسم جوازات المطار

أصحاب السعادة

السيدات والسادة الحضور

نرحب بكم في المنتدى الوطني الأول لحقوق الإنسان أثناء كأس العالم ٢٠٢٢.

اعتمدت دولة قطر العديد من التدابير والتشريعات والقوانين المتصلة بتعزيز وحماية حقوق الانسان.

وتؤمن دولة قطر ايماناً راسخاً بأن تعزيز وحماية حقوق الانسان يشكل خياراً استراتيجياً وعاملاً اساسياً للتحول الثقافي والإقتصادي والاجتماعي والبيئي للدولة.

وتسعى دولة قطر للمحافظة وحماية حقوق الانسان بجميع الوسائل والطرق حيث انه من الاولويات في دولة قطر المحافظه على حقوق الانسان والمساواة وتطبيق القانون كدولة عصرية تواكب التطورات والتغييرات المتسارعه في انحاء العالم.

وتشكل وزارة الداخلية دور اساسي وكبير في ضمان حقوق الانسان.

تعهدت دولة قطر بتنظيم افضل نسخه من بطولة كأس العالم وذلك يعتبر تحدي على جميع الجهات ومن اهمها حقوق الانسان.

وفي إطار الاستعدادات لمونديال كأس العالم في قطر ٢٠٢٢، والذي يعد حدثاً تاريخياً مهماً للدولة.

ويعتبر مطار حمد الدولي ومطار الدوحة الدولي بوابة قطر من والى العالم خلال الفترة القادمة

لذلك تسعى ادارة جوازات المطار لتسهيل جميع الاجراءات المتعلقة بدخول جميع الضيوف الدولة لحضور العرس الكروي العالمي مع مراعاة حقوق الانسان في جميع الاجراءات القانونية بما لا يخل بالاجراءات القانونية والأمنية والحقوق.

وتهدف ادارة جوازات المطار الى نشر ثقافة حقوق الانسان وتنمية الوعي باهميتها ومبادئها ومعاييرها.

ودعم القدرات وتبادل الخبرات في مجال حقوق الانسان ،الى جانب تخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة في مجال تعزيز وحماية حقوق الانسان.

بالاضافة الى تنظيم ورش العمل والندوات والدورات التدريبية لحقوق الانسان.

لذلك قامت ادارة جوازات المطار بتدريب جميع كوادرها وتدريبهم على مادة حقوق الانسان وجعلها ماده اساسيه رئيسيه تساهم في اعدادهم ورفع قدراتهم المعرفية بالاضافه الى دورات اخرى مماثله منها فنون التعامل مع الجمهور والمسافرين وذوي الاعاقة.

وفي الختام ترحب ادارة جوازات المطار بأي تعاون في المستقبل لأي من الجهات المسؤولة عن حقوق الانسان لرفع مستوى هذا العمل الانساني المهم.

ونشكر لكم حسن استماعكم ولكم جزيل الشكر والتقدير.



المنتدى الوطني حول دور مؤسسات إنفاذ
القانون في حماية حقوق الإنسان أثناء موندريال
كأس العالم قطر ٢٠٢٢م
مداخلة الإدارة العامة للمرور

الرائد / صالح راشد النابت

بكالوريوس العلوم الشرطية
الإدارة العامة للمرور - إدارة التوعية المرورية
رئيس قسم الدراسات والمعلومات المرورية

الخبرات العملية:

عمل في العديد من الإدارات منذ العام ٢٠٠٣ وحتى تاريخه:

مساعد ضابط شفت (دوريات).

ضابط دوريات.

ضابط تحقيق.

رئيس قسم التحقيق.

كذلك يتواصل التعاون مع مؤسسة حمد الطبية في تنظيم حملات ميدانية ثابتة للتبرع بالدم، حيث أن الإدارة العامة للمرور لا يقتصر عملها على تنظيم الحركة المرورية فقط بل يمتد الى العمل الإنساني والطوعي وكذلك المشاركة في الفعاليات الاجتماعية المختلفة.

تضمنت خطة الإدارة العامة للمرور خلال المونديال تخصيص مسارات لحافلات الملاعب وإغلاق جزئي لبعض الشوارع الرئيسية في المناطق السياحية ومناطق التجمعات حفاظا على سلامة المشاة ولضمان انسيابية الحركة المرورية.

تم تخصيص عدد كبير من الدوريات الحديثة والمجهزة لمرافقة حافلات المشجعين واللاعبين والأطقم الفنية والإدارية وكذلك ضيوف الدولة من الشخصيات المهمة بهدف تأمين وتسهيل حركتهم.

تحرص الإدارة العامة للمرور متمثلة في منسوبيها من الضباط والرتب الأخرى بمختلف تخصصاتهم على التعامل باحترافية ومهنية عالية مع مستخدمي الطريق من سائقين ومشاة وكذلك المراجعين في مراكز الخدمات المختلفة، بدون أي تمييز على أساس الجنسية أو العرق أو الدين أو غيره، مع الحرص التام على تطبيق القانون وعدم التهاون مع المخالفين.

ختاماً، أؤكد لكم ان ما تم ذكره هو فقط ملامح وغيض من فيض من استعداداتنا في الإدارة العامة للمرور لهذا الحدث التاريخي في بلادنا، سائلا المولى عز وجل أن يوفقنا جميعا في الخروج بنتيجة مرضية ومشرفة وتنظيم يليق بدولة قطر.

والله ولي التوفيق.

السادة الحضور بمقاماتكم السامية.. السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

في البدء أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد / رئيس الجلسة على الكلمة التي القاها والشكر موصول كذلك إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على إقامتها هذا المنتدى الذي يسعى إلى نشر الوعي وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالمجتمع.

اسمحوا لي أن أذكركم بأن دولة قطر وقعت على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية في العام ١٩٨٥م ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في العام ١٩٨٨م.

تسعى الإدارة العامة للمرور بالتعاون مع اللجنة الوطنية للسلامة المرورية وبقية الشركاء إلى الوصول إلى الحد الأدنى لمعدلات الحوادث المرورية والوفيات حيث سجلت الأعوام الأخيرة انخفاضا ملحوظا ومتواصلا في عدد الحوادث والوفيات الناتجة عنها، وهدفنا في الإدارة العامة للمرور أن نتصدر دول العالم من حيث أقل عدد لوفيات حوادث المرور.

قامت الإدارة العامة للمرور بوضع خطة لتأمين وتغطية مونديال قطر ٢٠٢٢م بما يتوافق ويتمشى مع كافة الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان والموقعة عليها دولة قطر. حيث تم تدريب وتأهيل الكوادر البشرية وإخضاعهم للدورات والبرامج التدريبية اللازمة للتعامل مع ضيوف الدولة من مختلف الجنسيات والأعراق والأديان والثقافات حول العالم. كذلك تم تنفيذ عدد من الدورات استهدفت الكادر البشري من العنصر النسائي.

تم تنفيذ مبادرة الإرتقاء بمهارات التعامل مع الجمهور لمنسوبي الإدارة من الجنسين وذلك بالتعاون مع اللجنة العليا للمشاريع والإرث.



المنتدى الوطني حول دور مؤسسات إنفاذ القانون في حماية
حقوق الإنسان أثناء مونديال كأس العالم قطر ٢٠٢٢م

مداخلة إدارة أمن المنشآت والهيئات

النقيب/ سعيد جمعة الهتمي

حاصل على دبلوم إدارة اعمال
إدارة أمن المنشآت والهيئات
ضابط أمن الملاعب

الخبرات العملية:

- العمل في الاتحاد الرياضي للشرطة من ١٩٩٨-٢٠١١م
- العمل كضابط بقسم امن الملاعب اعتبارا من ٢٠١١م
- ضابط فرع الامن و الارتباط الرياضي في قسم امن الملاعب
- القائد الميداني للمنشأة في بطولة كاس العالم للجماهير الفني ٢٠١٨م
- مساعد رئيس اللجنة الأمنية للفعاليات الرياضية في اليوم الرياضي للدولة
- مساعد رئيس اللجنة الأمنية لبطولة العالم للملاكمة ٢٠١٥م
- مساعد رئيس اللجنة الأمنية لبطولة العالم لألعاب القوى لذوي الاحتياجات الخاصة ٢٠١٥م
- مساعد رئيس اللجنة الأمنية لبطولة الالعاب الأولمبية الشاطئية (الانوك) ٢٠١٩م
- رئيس اللجنة الأمنية لبطولة المدارس لكرة اليد
- المشرف على مبادرة (انت مهم)

مقدمة

تتناول الجلسة التجارب العالمية في التعامل مع الأحداث الرياضية على نهج حقوق الإنسان في إطار الاستعدادات لمونديال قطر ٢٠٢٢م.

استعدادات الإدارة، والقيم الحاكمة، والممارسات الفضلى لمنتسبيها في مواقع المسؤولية مع اقتراب كأس العالم ٢٠٢٢م :

طبيعة عمل الإدارة واختصاصاتها تجعل لديها تعامل مباشر مع الجمهور في مختلف مواقع المسؤولية مما تطلب استعداداً مبكراً فيما يتعلق بالتعامل مع ضيوف الدولة من خلال التدريب ورفع درجة الوعي بحقوق الانسان لديهم وحسن تعاملهم مع الجمهور عند تطبيقهم للقانون.

بالإضافة الى اسهام منتسبي الإدارة مع لجنة عمليات الأمن والسلامة لبطولة كأس العالم قطر ٢٠٢٢ في تأهيل وتدريب مرتبين الأمن والسلامة العاملين في البطولة.

أدى ذلك الى انعكاس هذه الاستعدادات ايجاباً على كفالة حقوق المواطنين وكل من يقيم على أرض قطر أو من يأتيها على سبيل الزيارة ومن ضمنهم الجمهور الرياضي لمونديال كأس العالم ٢٠٢٢ ليُشكل واقعاً حقوقياً مثالياً.

ومن جانب آخر وفي سبيل تحقيق أفضل الممارسات الجيدة عند ممارسة المهام فقد حرصنا على رفع مستوى وعي المجتمع بإجراءات الأمن والسلامة من خلال إطلاق مبادرة

(أنت مهم) والتي تعد مبادرة توعوية حول أمن وسلامة الجمهور الرياضي وتبني المبادرة رسالة تحتوي على قيم مثلى منها توطين الروح الرياضية ونبذ العنف والتعصب والعنصرية ووضع قضايا حقوق الانسان بعين الاعتبار وبذلك نضمن حقوق المشجعين والعاملين والقائمين على تنظيم الفعاليات الرياضية والفعاليات الجانبية وضمان استيفاء كافة اشتراطات سلامتهم والمحافظة على أمنهم في مواقع مسؤوليتنا.

وفي تقديرنا للحصول على أداء جيد واستعداد متكامل وقيم فاضلة نرى أن يلتزم موظفي إنفاذ القانون بما يلي :

أن يؤدوا واجبهم وفقاً للقانون على نحو يتفق مع درجة المسؤولية التي تتطلبها وظيفة الأمن. احترام الكرامة الإنسانية وحمايتها والمحافظة على حقوق الانسان لكل الأشخاص دون تمييز. عدم استخدام القوة إلا في حالة الضرورة القصوى وفي الحدود القانونية اللازمة لأداء واجبهم ووفقاً للقواعد والتعليمات التي تصدر إليهم.

وفي تقديرنا للحصول على أداء جيد واستعداد متكامل وقيم فاضلة نرى أن يلتزم موظفي إنفاذ القانون بما يلي :

المحافظة على اسرار الأشخاص التي وصلت إليهم بحكم وظيفتهم مالم يقتض خلاف ذلك أداء الواجب أو متطلبات العدالة.

عدم استخدام أساليب التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة أو التحريض عليها أثناء ممارسة مهامهم، مع توفير الحماية اللازمة والرعاية للأشخاص المحتجزين.



المنتدى الوطني لحقوق الانسان اثناء
مونديال كأس العالم ٢٠٢٢م

مداخلة معهد الشرطة

النقيب

محمد علي الدوسري

رئيس قسم التعليم والمناهج

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية نتوجه بالشكر الجزيل لجميع القائمين على انجاح هذا المنتدى الهام خاصة كونه يتناول موضوعاً على تماس مباشر في عملية البناء والتطوير والتأهيل البشري الذي تنتهجه وزارة الداخلية من خلال معاهدها التدريبية وفي عدة مجالات ومن أهمها مجالات حقوق الانسان. حيث يقوم معهد الشرطة -على سبيل المثال لا الحصر- ومنذ تأسيسه في المساهمة المباشرة في عملية البناء المعرفي والمهاري وبناء القدرات لكافة منتسبي الوزارة.

وكما يعلم الجميع فإن التدريب والتعليم المستدام يعد عنصراً رئيسياً في أي مؤسسة وطنية تسعى للتطور والنهوض بكوادرها ومواكبة مستجدات العصر وخاصة في مسألة غاية في الأهمية وهي تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وكما نرى فإن التطور المستمر والمتسارع الذي تشهده الدولة وخاصة في المجال التشريعي -حيث صادقت دولة قطر على العديد من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة المباشرة بحقوق الانسان سعياً منها لتوفير اقصى درجات الحماية والرعاية لهذه الحقوق مما نتج عنه صدور العديد من التشريعات الوطنية بالإضافة الى تعديلات طالت العديد منها- ولمواكبة هذا التطور التشريعي بالإضافة إلى مواكبة مستجدات العصر وتحدياته الأمنية فقد تنوعت البرامج التأهيلية والتدريبية والتعليمية لتتلاءم مع كل هذه التطورات خاصة وأن (قوة الشرطة) هي

احدى جهات إنفاذ القانونية التي يقع على عاتقها تنفيذ تلك القوانين وضمن حماية حقوق الانسان.

وتكللت الجهود في هذا المجال بالنجاح التام فاتيحت للعناصر البشرية بالوزارة برامج ومناهج تدريبية وتعليمية حديثة تواكب التطور الذي قطعتة قطر في مختلف المجالات. وإذا ما أردنا الخوض في موضوعات الاستعدادات والقيم الحاكمة والممارسات المثلى التي انتهجها معهد الشرطة فهي كثيرة ومتعددة ومن أبرزها ما يلي: استقطاب الخبراء الدوليين والمحليين لتنفيذ البرامج التدريبية على اعلى مستوى وضمن معايير القيم الحاكمة والممارسات الفضلى.

توقيع مذكرات التفاهم مع المؤسسات التدريبية والأكاديمية الدولية والوطنية وتقديم دورات مشتركة في مجالات متعددة من بينها دورات متخصصة في حقوق الانسان.

اعداد الخطط التدريبية السنوية ضمن اعلى المعايير تحاكي الاحتياجات التدريبية المرتبطة بتنفيذ رؤية وزارة الداخلية في الريادة إقليمياً ودولياً وسعياً لتحقيق الغاية الرئيسية وهي ((المساهمة في تأمين استضافة كأس العالم ٢٠٢٢)).

تضمين الدورات التدريبية الخاصة بالمستجدين والرتب الأخرى مناهج متخصصة في موضوعات حقوق الانسان.

تضمين المقررات المطروحة في برنامج دبلوم

العلوم الشرطية (وهو دبلوم أكاديمي متخصص ومعتمد من وزارة التعليم والتعليم العالي) مقررات وموضوعات متخصصة في حقوق الانسان بشكل مباشر وغير مباشر.

تقديم برامج تدريبية متخصصة تتناول أهمية حماية حقوق الانسان أثناء بطولة كأس العالم وذلك بالتعاون مع لجنة المشاريع والإرت.

المشاركة في ورش العمل والندوات ذات العلاقة بآليات حماية حقوق الانسان أثناء تنفيذ وممارسة رجل الشرطة (مأموري الضبط القضائي) واجباتهم.

المشاركة في اعداد الدراسات والبحوث واوراق العمل ذات الارتباط المباشر بموضوعات حقوق الانسان.

اعداد المقررات والمناهج التدريبية والحقائب التدريبية والأكاديمية ذات الصلة المباشرة بحقوق الانسان -وعلى سبيل المثال لا الحصر-مقررات:

مقرر: حقوق الانسان في العمل الشرطي. والذي تضمن العديد من المسائل القانونية والقضايا العملية التطبيقية التي تتناول أهمية رعاية وحماية حقوق الانسان في كافة الظروف والاحوال.

مقرر: الإطار المؤسسي لحماية حقوق الانسان، والذي يتضمن مقارنة ما بين ما ورد في التشريعات القطرية وخاصة (الدستور القطري وقانون الإجراءات وقانون العقوبات وغيرها من قوانين) من قواعد قانونية جاءت تأكيداً على أهمية رعاية وحماية حقوق الانسان. وكذلك تناول الاتفاقيات الدولية التي تناولت حقوق الانسان وخاصة تلك الاتفاقيات التي صادقت عليها دولة قطر.

مقرر: اخلاقيات وقواعد السلوك في العمل الشرطي. هذا المقرر تناول أهمية الالتزام بقواعد واخلاقيات العمل، كما تناول أبرز التشريعات القطرية والاتفاقيات الدولية التي تناولت قواعد السلوك الشرطي.

مقرر: واجبات وسلطات مأموري الضبط القضائي، والتي تتضمن تطبيقات عملية في كيفية تطبيق القانون في الأحوال العادية والاستثنائية مع مراعاة استخدام الممارسات الفضلى التي تضمن رعاية وحماية حقوق الانسان، كما يتناول المقرر كيفية احترام حقوق الانسان أثناء تنفيذ مهام الضبط الإداري وكذلك أثناء تنفيذ مهام الضبط القضائي.

مقرر التعامل مع ضيوف الدولة أثناء بطولة كأس العالم. والذي تضمن محوراً هاماً حول حقوق الانسان أثناء فونديال كأس العالم وكيفية التعامل مع ضيوف الدولة ضمن الأطر القانونية التي تضمن رعاية وحماية حقوق الانسان.

مقرر مهارات التعامل مع الجمهور، ومن محاور هذا المقرر آليات التعامل مع الجماهير مع ضرورة الوضع بعين الحسبان احترام وحماية حقوق الانسان.

وأخيراً

نود التقدم بالشكر الجزيل للقائمين على هذه الندوة وما قدموه من جهد مبارك آملين للجميع التوفيق والسداد.

وشكراً لحسن استماعكم.



سعادة السيد
سلطان بن حسن الجمّالي
الأمين العام للجنة الوطنية
لحقوق الإنسان

بسم الله الرحمن الرحيم

وأصلي وأسلم على الهادي الأمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أصحاب السعادة السادة والسيدات الحضور الكريم

على مدار ١٢ و ١٣ من سبتمبر الحالي جرت أعمال المنتدى السنوي لحقوق الإنسان حول "دور مؤسسات إنفاذ القانون في حماية حقوق الإنسان أثناء كأس العامل فيفا قطر ٢٠٢٢" والذي نظّمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارات الداخلية والعمل والخارجية والعدل واللجنة العليا للمشاريع والإرث ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية إلى جانب وزارة الثقافة ووزارة الشباب والرياضة والمؤسسة القطرية للإعلام وجامعة قطر. وخلال هذين اليومين كانت هنالك جهود واضحة حيث تم طرح محاو جوهريّة أكدت على أن كافة المؤسسات الشريكة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تنظيم هذا المنتدى تتمتع بخبرات تراكمية وتجارب واسعة تجعلنا جميعنا - أفراداً ومجتمع ومؤسسات - في هذا الوطن نطمئن على سلامة التجربة القطرية في استضافة مونديال ٢٠٢٢م بل ويمكن لهذه التجربة أن تكون نموذجاً تاريخياً يحتذى به في كافة المسابقات العالمية القادمة. ولا يسعني في خاتمة هذا المنتدى إلا أن أتوجه بالشكر لشركاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمشاركين الذين استجابوا لتلبية نداء حماية حقوق الإنسان أثناء المونديال، وبلا شك ستكون هذه الحماية إرثاً خالداً لأجيال هذا الوطن الغالي، فقد وضعنا هذا المنتدى في استراتيجيتنا السنوية ليناقدش في كل عام واحدة من أهم القضايا التي تؤسس لحماية الإنسان وصون كرامته. ويطيب لي أن أتلو على حضراتكم البيان الختامي للمنتدى والذي جاء على النحو التالي.

تحت شعار (الحق في الرياضة.. وكأس العالم فيفا قطر - ٢٠٢٢ ثقافة وطنية ولغة سلام وتفاهم عالمية).

عقدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المنتدى الوطني الأول حول (دور مؤسسات إنفاذ القانون في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إطار الاستعدادات لكأس العالم فيفا قطر ٢٠٢٢، بالتعاون مع إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، والهيئة العليا للمشاريع والأرث، خلال يومي ١٢-١٣ سبتمبر ٢٠٢٢. وفي إطار دعم ومساندة (وزارات الخارجية، والعدل، والعمل، والثقافة، والرياضة والشباب، هذا بجانب مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان، ومكتب الفيفا في الأمم المتحدة، وجامعة قطر).

وبمشاركة واسعة ضمت حشداً كريماً من الخبراء والأساتذة الذين قدموا أوراق العمل واداروا الجلسات، هذا بجانب حضور عدد وفير من ضباط الشرطة وأخوة مدعويين يمثلون هيئات العدالة الجنائية، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية والأكاديمية ووسائل الإعلام والنخب المثقفة القطرية وغيرهم.

وفي أجواء إيجابية سادها الحوار الديمقراطي البناء والهادف وبروح مسؤولة، انتظمت عموم المشاركين في هذا الحدث العلمي الهام وحرصهم الأكيد على أن ترتقي أعمال المنتدى ومخرجاته على نحو يتسق ويتناغم مع أهمية أول بطولة عالمية كروية في المنطقة العربية والشرق الأوسط، تحتضنها قطر، والجهد الوطني الشامل في توفير أسباب ومستلزماتها انجاحها.

جرت أعمال المنتدى على مدى يومين حيث ناقش المشاركون عدداً من أوراق العمل التي عكست الأبعاد (الأمنية والقانونية والاجتماعية والثقافية والإعلامية) لعمل مؤسسات انفاذ القانون في إطار الاستعدادات لأول بطولة كروية حضارية وآمنة على نهج حقوق الإنسان، معززة بما يلائم من ممارسات فضلى ودروس مستخلصة من تجارب عالمية في التعامل مع الأحداث الرياضية المماثلة.

وإذا شكل المنتدى فرصة بالغة الأهمية في الوقوف على استعدادات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بما فيها مؤسسات انفاذ القانون في تنظيم مونديال ٢٠٢٢.

ومن منطلق القناعة بأن اهتمام الدولة (بالرياضة)، تعزيز لحقوق الإنسان وثقافة وطنية مستدامة تمتد لما بعد المونديال فقد انتهى المشاركون في المنتدى إلى التوصيات الآتية:

١. التأكيد على استمرار جهود التثقيف والتوعية الوقائية التي يمكن أن تبذلها أجهزة التوعية الأمنية والمؤسسات الإعلامية، والنخب المثقفة القطرية من قادة الرأي، لحفظ النظام العام وضمان استجابة وطنية داعمة (لمونديال قطر) على قاعدة مراعاة التنوع الثقافي لجمهور المونديال مقابل احترام الذاتية الثقافية القطرية.

٢. وفي ذات السياق فإن المشاركين في المنتدى إذ يثمنون ما أنجزته الدولة بشأن إصدار قانون تدابير استضافة كأس العالم رقم ١٠ لسنة ٢٠٢١ بوصفه أداة تشريعية خاصة ومهمة لحفظ النظام العام خلال فترة المونديال فإن المنتدى يدعو لتكثيف جهود التوعية بأحكامه من خلال آليات التوعية والإعلام والاتصال الحكومية النوعية والعامّة لتحقيق مقاصده وغاياته.

٣. توظيف آليات التثقيف والتدريب في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للتوعية بالحق في الرياضة، ومقاربة حقوق الإنسان في الأنشطة الرياضية في صفوف الشباب والأوساط الرياضية في دولة قطر (اللجنة الأولمبية، النوادي الرياضية، ومراكز الشباب) وذلك في خطتها المستقبلية لمرحلة ما بعد المونديال.

٤. تعميق الفهم الأكاديمي بالأطر القانونية المنظمة للأنشطة الرياضية بوصف ذلك مجالاً لنشوء علاقات قانونية متعددة الجوانب (مدنية، جنائية، تجارية) ذات صلة وبضمنها ما يتعلق بقانون حقوق الإنسان بما في ذلك اقتراح مدونة مبادئ توجيهية أممية خاصة بتعزيز حقوق الإنسان في المجال الرياضي، بعبارة أخرى دراسة إمكانية إرساء نظرية عامة للقانون للرياضي، مع ملائمة تخصيص مساق أكاديمي لها في الجامعات القطرية.

٥. دمج (الحق في الرياضة) ضمن مقررات حقوق الإنسان في الكليات المدنية والعسكرية، وخطط نشر

ثقافة حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية ومقاربة (هذا الحق) بمقررات التدريب البدني والأنشطة الرياضية في كليات ومعاهد التأهيل والتدريب الأمنية والعسكرية.

٦. وإذ يذُكر المنتدى بالاعتزاز البالغ بحجم الجهود التي بذلتها العمالة الوافدة في تهيئة البنية التحتية لكأس العالم فيفا - قطر ٢٠٢٢، فإنه يعيد التذكير بضرورة تمكينها من التمتع بمجريات المونديال، مقدرين لوزارة العمل دورها المهني المميز بمراعاة هذه المسألة أثناء المونديال.

٧. مقارنة مفهوم (الحق في الرياضة) والقيم والمبادئ الواردة في قرارات مجلس حقوق الإنسان والميثاق الأولمبي ذات الصلة، في السياسات العامة المتعلقة بالتنمية البشرية بوصفها أحد الركائز الحيوية للتنمية المستدامة، وكذا في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالشباب والصحة.

٨. مقارنة هذه المسألة في الجهود المبذولة وطنياً على صعيد تفعيل الدبلوماسية الثقافية لجهة أن (الرياضة) باتت وسيلة حيوية للتقارب وتعزيز التفاهم بين الشعوب والثقافات وإرساء قيم التسامح واحترام الآخر.

٩. الاهتمام بتمكين (الفئات الأولى بالرعاية) من التمتع (بالحق في الرياضة) وبخاصة (الأشخاص ذوي الإعاقة)، وتيسير وصولهم إلى الخدمات والمنشآت الرياضية، بما في ذلك تمكين المكفوفين من متابعة البطولات الرياضية، مقدرين الجهود المبذولة من الجهات المعنية لمراعاة هذا الجانب أثناء المونديال.

١٠. استقطاب دعم مجتمع الأعمال لعموم السياسات والمشروعات الرامية لتمكين الناشئة والشباب من التمتع (بالحق في الرياضة) وتيسير الوصول إلى الخدمات والمنشآت الرياضية وذلك في إطار (المسؤولية الاجتماعية للشركات).

١١. استثمار ما سيرشح عنه حدث المونديال من خبرات ودروس تتعلق بإدارة أوضاع المونديال سواء في إطار الاستعدادات للحدث أو أثناءه أو ما بعده (أمنياً واجتماعياً، وقانونياً، وثقافياً، وصحياً) بوصف ذلك أثراً وطنياً ثرياً وغنياً ومصدر الهام يمكن أن تستفيد منه المنطقة والعالم في مناسبات دولية من هذا القبيل، وذلك من خلال إعادة صياغة هذه الخبرات والدروس قي إطار مدونة (مبادئ توجيهية تحكم التعامل مع (الأحداث الرياضية) على نهج حقوق الإنسان) بالتنسيق ما بين اللجنة والجهات المعنية على الصعيد المحلي والدولي، بما في ذلك الهيئة العليا للمشاريع والارث، والفيفا واللجنة الاولمبية الدولية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وبعد،،،

سيظل مونديال قطر ٢٠٢٢ عهداً عالمياً على المحبة واعلاء قيم السلام ومفخرة وطنية تعكس المستوى المتقدم لحركة الانماء والحدائة المتصاعدة التي أهلت قطر، وعلى نحو غير مسبوق في تقديم نسخة راقية ناجحة لهذا المونديال، فضلاً عن كونها مفخرة باسم كل العرب وهي تعكس ثقافة المنطقة الضاربة عميقاً في تراثنا العربي الإسلامي.

ولتتضافر جهودنا جميعاً باتجاه أن يحقق مونديال قطر ٢٠٢٢م، غاياته الحضارية المنشودة، في سياق يعزز ويحمي حقوق الإنسان أثناء المونديال.

سائلين البارين جلت قدرته العون والتوفيق والسداد.

(وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ).

صور من المنتدى













